



الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٤-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

انتخاب مسجل المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

١- بموجب أحكام الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة. وعملاً بالفقرة ٣ من المادة ذاتها، يكون المسجل من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية وعلى معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.

٢- وتنص الفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات^(١) على أن "تعد هيئة الرئاسة، حالما يتم انتخابها، قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتُحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات".

٣- ولدى تلقي هذه التوصيات من جمعية الدول الأطراف، يقوم القضاة، عملاً بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي ووفقاً للإجراء الذي تنص عليه الفقرتان ٢ و٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب المسجل في أقرب وقت ممكن بالأغلبية المطلقة وبطريق الاقتراع السري، آخذين في اعتبارهم التوصية المذكورة أعلاه لجمعية الدول الأطراف.

الانتخاب الأول

٤- وبموجب رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٢)، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية على رئيس جمعية الدول الأطراف، وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قائمة بأسماء ومؤهلات مرشحين اثنين لمنصب المسجل^(٣).

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ICC-ASP/1/3 (والتصويب) الجزء الثاني، ألف.

(٢) ICC-ASP/1/11، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

٥- وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية
ICC-ASP/1/Recommendation 1.

٦- وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، انتخب القضاة في جلسة عامة، وفقا للإجراء المنصوص عليه في
الفقرتين ٢ و٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، السيد برونو كاتالا (فرنسا)
مسجلا للمحكمة الجنائية الدولية لمدة قوامها خمس سنوات، تبدأ في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

الانتخاب الثاني

٧- وبموجب رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٤)، عرض النائب الأول لرئيس المحكمة
الجنائية الدولية القاضي آكوا كوينيهيا على رئيس جمعية الدول الأطراف، عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٣
من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قائمة بأسماء
ومؤهلات عشرة مرشحين لمنصب المسجل.

٨- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية
ICC-ASP/6/Recommendation 1^(٥).

٩- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، انتخب القضاة في جلسة عامة وبالأغلبية المطلقة السيدة سلفانا
أربيا (إيطاليا) مسجلة للمحكمة الجنائية الدولية لمدة قوامها خمس سنوات. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨،
أدلت السيدة أربيا بالتعهد الرسمي المنصوص عليه في المادة ٤٥ من نظام روما الأساسي وتولت مهام
منصبها كمسجلة للمحكمة.

الانتخاب الثالث

١٠- وبموجب رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢^(٦)، عرض رئيس المحكمة القاضي سانغ-
هيون سونغ على رئيس جمعية الدول الأطراف، عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي
والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قائمة بأسماء ومؤهلات ١١ مرشحا
لمنصب المسجل.

١١- وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية
ICC-ASP/11/Rec. 1^(٧).

١٢- وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، انتخب القضاة في جلسة عامة وبالأغلبية المطلقة السيد هيرمان فون
هيبل (هولندا) مسجلا للمحكمة الجنائية الدولية لمدة قوامها خمس سنوات. وفي ١٨ نيسان/أبريل
٢٠١٣، أدلى السيد فون هيبل بالتعهد الرسمي المنصوص عليه في المادة ٤٥ من نظام روما الأساسي وتولى
مهام منصبه كمسجل للمحكمة.

^(٤) ICC-ASP/6/16، المرفق الأول.

^(٥) الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، التوصية
ICC-ASP/6/Recommendation 1.

^(٦) ICC-ASP/11/19، المرفق الأول.

^(٧) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، التوصية
ICC-ASP/11/Rec. 1.

الانتخاب الرابع

١٣- وبموجب رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق الأول)، عرضت رئيسة المحكمة القاضية سيلفيا فرنانديز دي غورمندي على رئيس جمعية الدول الأطراف، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قائمة بأسماء ومؤهلات ١٤ مرشحاً لمنصب المسجل وهم السيد ليليان أبوستول (جمهورية مولدوفا)، والسيد مارك ديويسون (بلجيكا)، والسيدة تشيبو غاوباتوي (بوتسوانا)، والسيدة اندهرامبال غوبردان (جنوب أفريقيا)، والسيد جون هوكنغ (استراليا)، والسيدة دوروثي كينغسلي - نايناه (غانا)، والسيد بيتر لويس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، والسيد إمباكيه لو (السنغال)، والسيدة كيت ماكنتوش (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، والسيدة فاتماتا بنتا مانساراي (سيراليون)، والسيد استبان بيرالتا لوزيلا (اسبانيا)، والسيد دانيال ديديه بريرا (السنغال)، والسيدة ماري إنغر توما (السويد)، والسيد هيرمان فون هيبل (هولندا) (انظر المرفق الثاني).

١٤- وتضمنت رسالة رئيسة المحكمة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أيضاً لمحة إحصائية عن التوزيع الجنساني والجغرافي للمرشحين (انظر تذييل المرفق الأول).

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية موجهة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

[...] إلحاقاً لرسالتي السابقة بشأن الموضوع أعلاه المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، أتشرف بأن أقدم إلى جمعية الدول الأطراف قائمة بالمرشحين لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية الذي ستنتهي مدة ولايته في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ولا يخفى عليكم أنه بموجب الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي، ينبغي أن يكون المسجل "من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية، ويجب أن يكون على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة". وتنص الفقرة ٤ من المادة ٤٣ على أن "يُنْتخَب القضاة المسجل بالأغلبية المطلقة بطريق الاقتراع السري، آخذين في اعتبارهم أية توصية تقدم من جمعية الدول الأطراف". وفضلاً عن ذلك تنص الفقرة ١ من المادة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على أن تُعَد هيئة الرئاسة قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات.

وقد أُعلن عن منصب المسجل على موقع المحكمة (إعلان الوظيفة الشاغرة رقم ١٣١٢١) في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ وحدد الموعد النهائي لتقديم الطلبات في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وورد ما مجموعه ثلاثة وسبعون (٧٣) طلباً^(١). وقام قسم الموارد البشرية في المحكمة بتقييم جميع الطلبات ووجد أن سبعة وثلاثين (٣٧) مرشحاً يستوفون الحد الأدنى من الشروط الثقافية واللغوية والمهنية المطلوبة في إعلان الوظيفة الشاغرة.

وقامت هيئة الرئاسة بتقييم المرشحين المؤهلين على أساس الاحتياجات والأفضليات والمميزات أو الخصائص الإضافية المبيّنة في إعلان الشواغر، مع مراعاة أهمية الاستجابة لمتطلبات التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين^(٢). وبناءً على ذلك، أدرجت هيئة الرئاسة أربعة عشر (١٤) مرشحاً بالقائمة على أساس أنهم يستوفون على خير وجه تلك المعايير والشروط. وأرسلت القائمة مع الطلبات الخاصة بكل مرشح (بما في ذلك السير الذاتية للمرشحين وملخص خبراتهم ذات الصلة) إلى جميع القضاة للنظر. ولم يبد القضاة تعليقات أخرى على القائمة.

وفيما يلي قائمة بأسماء المرشحين (بالترتيب الأبجدي الإنكليزي)^(٣):

(أ) السيد ليليان أبوستول (جمهورية مولدوفا)؛

(ب) السيد مارك ديويسون (بلجيكا)؛

(١) لا يتضمن هذا الرقم الطلبات التي سحبها المرشحون.

(٢) لاحظت هيئة الرئاسة عدم وجود مرشحين مؤهلين من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن الدول الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ.

(٣) في حالة ازدواج الجنسية فإن الدولة المذكورة أولاً هي الدولة التي يمارس فيها المرشح حقوقه المدنية والسياسية وبالتالي تعتبر وجهته لأغراض التوزيع الجغرافي.

- (ج) السيدة تشيبو غاوباتوي (بوتسوانا)؛
- (د) السيدة اندهرامبال غوبردان (جنوب أفريقيا)؛
- (هـ) السيد جون هوكنج (استراليا)؛
- (و) السيدة دوروثي كينغسلي - ناينا (غانا)؛
- (ز) السيد بيتر لويس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)؛
- (ح) السيد إمباكيه لو (السنغال)؛
- (ط) السيدة كيت ماكنوتش (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)؛
- (ي) السيدة فامتاتا بنتا مانساري (سيراليون)؛
- (ك) السيد استبان بيرالتا لوزيلا (اسبانيا)؛
- (ل) السيد دانيال ديديه بيريرا (السنغال)؛
- (م) السيدة ماري إنغر توما (السويد)؛
- (ن) السيد هيرمان فون هيبيل (هولندا).

وأرفق طيه السير الذاتية للمرشحين وملخصات تنفيذية لخبراتهم بصيغتها الأصلية الواردة من المرشحين، فضلاً عن لمحة إحصائية عن توزيعهم الجنسي والجغرافي. وسأكون ممتنة لسعادتكم لو تفضلتم بعرض الأسماء الواردة في القائمة على جمعية الدول الأطراف للحصول على أية توصيات قد تصدر عنها، عملاً بأحكام المادة ٤٣ من النظام الأساسي والقاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

ومن الجدير بالذكر أن انتخاب المسجل سيتم، وفقاً للقرار الذي اتخذته القضاة، بعد أداء القضاة الذين سيتولون مهامهم في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٨ اليمين القانونية. وستتخذ هيئة الرئاسة جميع التدابير التحضيرية اللازمة لتمكين المقابلات مع المرشحين، وسيتم الانتخاب بعد مراسم اليمين مباشرة، مع مراعاة تاريخ انتهاء ولاية المسجل.

(توقيع)

القاضية سيلفيا فرنانديز دي غورمندي

التذييل

إحصاءات عن اختيار المرشحين لغرض الإدراج بالقائمة المختصرة المتعلقة
بمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية

ألف- الطلبات المتعلقة: ٧٣

التمثيل	الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
نوع الجنس			
إناث	٢٣ (٣١,٥٪)	٦ (٨,٢٪)	٢٩ (٣٩,٧٪)
ذكور	٣١ (٤٢,٥٪)	١٣ (١٧,٨٪)	٤٤ (٦٠,٣٪)
المجموعة			
أفريقيا	٢٧ (٣٧٪)	٧ (٩,٦٪)	٣٤ (٤٦,٦٪)
آسيا- المحيط الهادئ	٠ (٠٪)	٦ (٨,٢٪)	٦ (٨,٢٪)
أوروبا الشرقية	٤ (٥,٥٪)	٤ (٥,٥٪)	٨ (١١,٠٪)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤ (٥,٥٪)	٠	٤ (٥,٥٪)
أوروبا الغربية ودول أخرى	١٩ (٢٦,١٪)	٢ (٢,٧٪)	٢١ (٢٨,٨٪)
المجموع	٥٤ (٧٤٪)	١٩ (٢٦٪)	٧٣ (١٠٠٪) ^(١)

باء- الطلبات المستوفاة للحد الأدنى من الشروط: ٣٧

التمثيل	الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
نوع الجنس			
إناث	٩ (٢٤,٣٪)	١ (٢,٧٪)	١٠ (٢٧٪)
ذكور	٢٣ (٦٢,٢٪)	٤ (١٠,٨٪)	٢٧ (٧٣٪)
المجموعة			
أفريقيا	١٥ (٤٠,٥٪)	١ (٢,٧٪)	١٦ (٤٣,٢٪)
آسيا- المحيط الهادئ	٠	٣ (٨,١٪)	٣ (٨,١٪)
أوروبا الشرقية	١ (٢,٧٪)	٠	١ (٢,٧٪)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠	٠	٠
أوروبا الغربية ودول أخرى	١٦ (٤٣,٢٪)	١ (٢,٧٪)	١٧ (٤٥,٩٪)
المجموع	٣٢ (٨٦,٥٪)	٥ (١٣,٥٪)	٣٧ (١٠٠٪) ^(١)

جيم - المرشحون المدرجون بالقائمة: ١٤

التمثيل	الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
نوع الجنس	٦ (٤٢,٩٪)	٠	٦ (٤٢,٩٪)
إناث			
ذكور	٨ (٥٧,١٪)	٠	٨ (٥٧,١٪)
المجموعة	٦ (٤٢,٩٪)	٠	٦ (٤٢,٩٪)
أفريقيا			
آسيا- المحيط الهادئ	٠	٠	٠
أوروبا الشرقية	١ (٧,١٪)	٠	١ (٧,١٪)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠	٠	٠
أوروبا الغربية ودول أخرى	٧ (٥٠٪)	٠	٧ (٥٠٪)
المجموع	١٤ (١٠٠٪) ^(١)	٠	١٤ (١٠٠٪) ^(١)

^(١) قد يؤدي الجمع بين آحاد النسب المئوية إلى بعض الانحراف نتيجة لمبدأ التقريب.

المرفق الثاني

قائمة أبجدية بأسماء المرشحين

المحتويات

الصفحة	اسم المرشح وجنسيته
٩	١- السيد ليليان أبوستول (جمهورية مولدوفا)
١٥	٢- السيد مارك ديويسون (بلجيكا)
٢٢	٣- السيدة تشيبو غاوباتوي (بوتسوانا)
٢٥	٤- السيدة اندهرامبال غوبردان (جنوب أفريقيا)
٢٩	٥- جون هوكنغ (أستراليا)
٣٦	٦- السيدة دوروثي كينغسلي - ناينا (غانا)
٤٠	٧- السيد بيتر لويس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
٤٦	٨- السيد إمباكيه لو (السنغال)
٤٩	٩- السيدة كيت ماكتوش (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
٥٥	١٠- السيدة فاطماتا بنتا مانساراي (سيراليون)
٦١	١١- السيد استبان بيرالتا لوزيلا (اسبانيا)
٦٤	١٢- السيد دانيال ديديه بيريرا (السنغال)
٦٨	١٣- السيدة ماري إنغر توما (السويد)
٧٣	١٤- السيد هرمان فون هيبيل (هولندا)

قائمة أبجدية بأسماء المرشحين مع بيان مؤهلاتهم

١ - أبوستول، ليليان (جمهورية مولدوفا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أقوم حاليا بتمثيل الادعاء في قضايا حقوق إنسان وأختص عمليا بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ("الاتفاقية"). وكنت قبل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بمدة تبلغ خمس سنوات تقريبا، بما في ذلك الفترة التي كنت فيها موظفا مؤقتا (انظر أدناه)، موظفا حكوميا بحكومة جمهورية مولدوفا. وعملت مدة تبلغ سنتين تقريبا رئيسا لإدارة الوكلاء الحكوميين بوزارة العدل، وتناولت مرة أخرى قضايا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتنفيذها. بيد أنني تأهلت فنيا قبل ذلك في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وكذلك في الصياغة القانونية والبحوث المتعلقة بالقطاع القضائي والقانون الدولي والعدالة.

وبعد تخرجي بنجاح من كلية الحقوق بجامعة بوخارست برومانيا، بدأت في الواقع مهنتي القانونية كمحقق ووكيل للنيابة وعملت مدة تبلغ ٨ سنوات في مكاتب النيابة العامة والإقليمية. وكان لي تعاون ناجح مع المشاريع المحلية لمجلس أوروبا الرامية إلى إصلاح العدالة، وصياغة القوانين، والتنقيف القانوني للقضاة والمدعين العامين في مجال حقوق الإنسان. وقدمت بحوثا وتقييمات للقانون المقارن، كما قدمت المشورة إلى إدارة الصياغة القانونية بوزارة العدل. وأقوم منذ عام ٢٠٠٦ بإلقاء محاضرات حول السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مركز المدعي العام للتطوير المهني سابقا الذي أصبح الآن المعهد الوطني للعدالة، وفي جامعة الدولة في مولدوفا.

ومن ثم، فإن مهنتي القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلطة القضائية في جمهورية مولدوفا منذ ما يقرب من ١٥ عاما. واكتسبت خبرة ومعرفة غير مسبقتين بنقاط ضعفها ومزاياها وآلياتها السرية الداخلية وأساليب عملها. وأشير هنا ليس إلى السلطة القضائية والنيابة العامة فقط ولكن إلى النظم الجانبية مثل التنفيذ والسجن والتشريع أيضا، وأخيرا وليس آخرا إلى العدالة الدستورية. وفي حياتي المهنية، مارست جميع الأنشطة الممكنة والمتصلة بالمهنة القانونية. وحققت في جرائم صعبة، ووجهت الاتهام فيها، وقدمتها للمحاكمة، وقيمت بدور الادعاء أمام المحاكم الجزئية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا.

وعلى الصعيد الدولي، رفعت دعاوى بارزة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وترافعت أمام أعلى الهيئات القضائية. وتعاملت مع قضايا شبه دولية تنطوي على مسائل صعبة من القانون الدولي، والولاية القضائية، ومبدأ الشرعية في الوضع المتجمد للنزاع العسكري في منطقة ترانسنستريان. وخلصت القضايا التي شاركت فيها في نهاية المطاف إلى مسؤولية روسيا وعدم مسؤولية جمهورية مولدوفا (كاتان وغيرها، وموزر، وترتوريكا وكاسيان، وما إلى ذلك). ولدي أيضا خبرة كبيرة في نطاق واسع من المسائل المتعلقة بالاتفاقيات، من معايير المقبولة إلى سريان الحقوق سواء في المسائل المدنية أو الجنائية، والمواصفات القانونية، ومبادئ التفسير الجديدة (انظر على سبيل المثال قضية بوزادجي المتعلقة بالتفسير الجديد للمصطلحات الواردة في المادة ٥ من الاتفاقية). واستنادا إلى معرفتي، أعددت دراسات وأدلة عملية للقضاة والمدعين العامين بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالاتفاقيات. وقدمت تقارير بالنيابة عن الحكومة إلى اللجان الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي كنت طرفا فيها كخبير حكومي

(انظر على سبيل المثال أعمال اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بإصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإصلاح المحكمة والاتفاقية). وشاركت أيضا في المناقشات التي جرت في اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا بشأن القضايا التي تنتظر تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأعددت تقارير نيابة عن الحكومة بشأن هذه الجوانب. ومثلت بلدي في بعض المؤتمرات التاريخية مثل مؤتمرات "برايتون وأوسلو وبروكسل"، وكذلك في العديد من الموائد المستديرة الأخرى، والحلقات الدراسية الدولية، وما إلى ذلك حيث أقيمت كلمات، واكتسبت بالتالي خبرة في العروض والمناقشات العامة.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

اللقب: أبوستول.

الاسم: ليليان.

تاريخ الميلاد: ١٦ آذار/مارس ١٩٧٧.

النوع: ذكر.

الخبرة المهنية

٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ - حتى الآن: مستشار خارجي (غير متفرغ) بموجب اتفاق إطاري لتقديم خدمات استشارية بشأن قانون حقوق الإنسان (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) لشعبة التنفيذ الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا؛ والإدارة العامة لمجلس أوروبا المعنية بحقوق الإنسان، <http://www.coe.int/en/web/human-rights-rule-of-law>؛ ومستشار خارجي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، والقانون، والحوكمة، والعدالة، والإدارة العامة، والتقاضى الدولي، وحقوق الإنسان.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: وكيل حكومة جمهورية مولدوفا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ www.gov.md؛ www.justice.gov.md؛ www.agent.gov.md؛ <http://agent.gov.md/agentul-guvernamental/ex-agenti-guvernamentali>؛ ممثل حكومي؛ القانون، والحوكمة، والعدالة، والإدارة العامة، والتقاضى الدولي، وحقوق الإنسان.

حزيران/يونيه ٢٠١١ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: وكيل مؤقت لحكومة جمهورية مولدوفا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ www.gov.md؛ www.justice.gov.md؛ ممثل حكومي؛ القانون، والحوكمة، والعدالة، والإدارة العامة، والتقاضى الدولي، وحقوق الإنسان.

حزيران/يونيه ٢٠١١ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: خبير - عضو في اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الفرعية المعنية بإصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ ومجلس أوروبا؛ والإدارة العامة لمجلس أوروبا المعنية بحقوق الإنسان؛ www.coe.int/cddh؛ www.coe.int/reform؛ ECHR؛ ممثل حكومي؛ التعاون الحكومي الدولي، وحقوق الإنسان.

- أيار/مايو ٢٠٠٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: نائب رئيس مكتب وكيل الحكومة، وزارة العدل في جمهورية مولدوفا؛ www.justice.gov.md؛ تقدم المساعدة القانونية إلى ممثل الحكومة؛ الحكومة، والعدل، والإدارة العامة، وحقوق الإنسان.
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - نيسان/أبريل ٢٠٠٩: مساعد للصياغة القانونية في وزارة العدل؛ البرنامج المشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن زيادة استقلالية وشفافية وكفاءة نظام العدالة في جمهورية مولدوفا؛ تقدم المساعدة القانونية إلى إدارة الصياغة القانونية بوزارة العدل؛ القانون، والحكومة، والعدالة، والإدارة العامة، وحقوق الإنسان.
- ٢٠٠٧: خبير معني بتدقيق مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد؛ منظمة غير حكومية - مركز التحليل والوقاية من الفساد؛ www.capc.md؛ الخبرة في مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد؛ القانون، ومكافحة الفساد.
- ٢٠٠٦: حتى الآن: تدريب القضاة والمدعين العامين؛ مكتب المدعي العام؛ www.procuratura.md؛ المعهد الوطني للعدالة؛ <http://inj.md>؛ التدريب والتثقيف الإضافي بشأن ممارسات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للقضاة والمدعين العامين؛ التثقيف، وحقوق الإنسان.
- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: وكيل نيابة (مساعد إقليمي للمدعي العام)؛ مكتب المدعي العام لبلدية تشيسيناو، مكتب المدعي العام؛ www.procuratura.md؛ الملاحقة الجنائية، والتحقيق، والمحاکمات؛ العدالة الجنائية.

التعليم والتدريب

- آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١١: زيارة دراسية، حضور الدورة الصيفية؛ ٨٠ ساعة - ١٠ وحدات من النظام التقييمي لمعادلة الشهادات؛ جامعة فيادرينا الأوروبية، فرانكفورت (أودر)، ألمانيا؛ www.europa-uni.de؛ حماية المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠١١: زيارة دراسية؛ جامعة واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية؛ www.washington.edu؛ النظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية.
- أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ - آذار/مارس ٢٠١٠: درجة الماجستير في القانون؛ جامعة الدراسات الأوروبية من مولدوفا، تشيسيناو، جمهورية مولدوفا؛ www.usem.md؛ القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الوطنيين والدوليين.
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - حزيران/يونيه ٢٠٠٠: بكالوريوس في القانون (ليسانس الحقوق)؛ جامعة بوخارست، كلية الحقوق، بوخارست، رومانيا؛ www.unibuc.ro.

المهارات الشخصية

– اللغة الأم: الرومانية والروسية

– اللغات الأخرى:

جيم ٢	الاستماع:	الفهم:	الإنكليزية:
جيم ٢	القراءة:		
جيم ٢	المحادثة:	التكلم:	
جيم ٢	المنطوق:		
جيم ٢		الكتابة:	

توفيل، العلامة ٩٧	الشهادة اللغوية:		
باء ٢	الاستماع:	الفهم:	الفرنسية:
باء ٢	القراءة:		
باء ١	المحادثة:	التكلم:	
باء ١	المنطوق:		
باء ٢		الكتابة:	
لا يوجد		الشهادة اللغوية:	

- مهارات الاتصال: مهارات الاتصال المتقدمة؛ عادة مهنية.
- المهارات التنظيمية/الإدارية: القيادة (قمت بقيادة حوالي ٢٠ شخصا).
- المهارات المتعلقة بالعمل: القيادة الجيدة لتدابير التقاضي القانونية والتعاون المتعدد المؤسسات والحكومية الدولية والدبلوماسية والعلاقات الدولية (كنت مسؤولاً عن المراجعة القانونية للخدمة القانونية الدولية والتمثيل الدبلوماسي الدولي).
- المهارات الحاسوبية: مهارات متقدمة في جميع أنظمة التشغيل الأساسية وبرمجيات Windows و Microsoft OfficeTM ومهارات في إدارة الشبكات الإلكترونية؛ والإلمام بصورة جيدة بالأداتين AdobeTM و ABBYTM.
- مهارات أخرى: التصوير والرسم.
- رخصة القيادة: لا يوجد.

معلومة اضافية

المنشورات

منشورات الحلقات الدراسية/المؤتمرات:

- Synthesis of the European Court of Human Rights case-law under Article 3 of the Convention in cases versus Moldova, © Chisinau, 2010. - 500 pag. - ISBN 978-9975-80-381-6 (Premium MAGNA CUM LAUDE).
- Practical Guide for application of the ECHR case-law concerning unreasonable length of the judicial proceedings and non-enforcement (Romanian only: GHID PRACTIC de aplicare a jurisprudenței Curții Europene în materia neexecutării și/sau duratei excesive a procedurilor), 2010, E-publication.
- Compatibility Study of the Criminal procedure code provisions in relation to Article 5 of the European Convention on Human Rights and the relevant European Court's case-law (Romanian only : STUDIU DE COMPATIBILITATE a codului de procedură penală cu prevederile Articolului 5 din Convenția Europeană a drepturilor omului și jurisprudența relevantă a Curții Europene a drepturilor omului); Leading co-author; published April 2014; E-publication.
- Feasibility Study as to ratification of Protocol no. 12 to the European Convention on Human Rights (Romanian only : STUDIU cu privire la FEZABILITATEA ratificării Protocolului nr. 12 la Convenția Europeană pentru protecția drepturilor și libertăților fundamentale ale omului); Author; Published on October 2014; E-publication.

- Study as to institution of the national compensatory remedy for judicial miscarriages and procedural flaws (Romanian only : STUDIUL cu privire la crearea mecanismului național de remediere și compensare pentru erorile judiciare și vicii de procedură) Leading co-author; published in 2016; E-publication.
- Many thematic guides and questionnaires for practical application of national law and the European Convention.

الحلقات الدراسية والمؤتمرات المواضيعية

- المؤتمر الدولي بشأن "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وجرائم الماضي"، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ، فرنسا، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٦.
- المؤتمر الدولي بشأن "جلب حقوق الإنسان إلى الوطن: الالتزامات والتحديات والتعليم والتعاون"، تشيسيناو، جمهورية مولدوفا، ٤-٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، العرض البياني.
- اجتماع مائدة مستديرة بشأن "إعادة فتح الإجراءات بعد صدور حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، ستراسبورغ، ٥-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، العرض البياني.
- مائدة مستديرة حول "خطط العمل وتقرير الدول لتنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية: الممارسة الحالية والآفاق المستقبلية"، ستراسبورغ، فرنسا، ١٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.
- المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: مسؤوليتنا المشتركة"، بروكسل، بلجيكا، ٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، عضو الوفد الوطني.
- المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "المستقبل الطويل الأجل للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، أوسلو، النرويج، ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عضو الوفد الوطني.
- المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتعصب في أوروبا"، يريفان، أرمينيا، ٢١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عضو الوفد الوطني.
- المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "مستقبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، برايتون، المملكة المتحدة، ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عضو الوفد الوطني.
- القدرة المحلية الفعالة للتنفيذ السريع لأحكام المحكمة الأوروبية - تيرانا، ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، العرض البياني.
- "دراسة جدوى بشأن البنية التحتية للطب الشرعي في جمهورية مولدوفا ونتائج المراجعة الخارجية لمركز الطب الشرعي التابع لوزارة الصحة في جمهورية مولدوفا"، تشيسيناو، جمهورية مولدوفا، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، العرض البياني.
- ما يقرب من ٣٠ حلقة دراسية وحلقة عمل للقضاة والمدعين العامين والموظفين العموميين والطلبة بشأن مواضيع مختلفة من الاتفاقية الأوروبية وتطبيقها الوطني.

الخبرات الخاصة

جلسات الاستماع العامة؛ القضايا المعروضة على الدائرة العليا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

- كاتان وآخرون ضد جمهورية مولدوفا وروسيا (الحكم الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)
- جلسات الاستماع المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - تتعلق القضية باختصاص الحكومتين المولدوفية والروسية فيما يتعلق بالسياسة التعليمية داخل المنطقة الانفصالية في جمهورية مولدوفا.
- موزر ضد جمهورية مولدوفا وروسيا (رقم ١١١٣٨/١٠)، الحكم الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦
- جلسات الاستماع المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ - تتعلق القضية بمشاكل الاختصاص في

- الأقاليم المستقلة ذاتيا ومبدأ شرعية الأعمال المنبثقة عن سلطات الأمر الواقع (انطباق مبدأ "استثناء ناميبيا").
- *بوزادجي ضد جمهورية مولدوفا* (رقم ٧/٢٣٧٥٥)، الحكم الصادر في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ - جلسات الاستماع المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ - تتعلق القضية بانطباق المادة ٥ من الاتفاقية الأوروبية على الاحتجاز السابق للمحاكمة والاختلافات التي ينبغي أن تكون بين الاحتجاز والحبس الاحتياطي.

القضايا الرائدة في مجال المرافعات الكتابية

- *إريميا وآخرون ضد جمهورية مولدوفا* (رقم ١١/٣٥٦٤)، الحكم الصادر في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ - وتتعلق القضية بالعنف المنزلي والتطبيق غير الفعال للقانون المحلي، فضلا عن ظواهر التسامح المؤسسي الواسع.
- *بافل سينكو و أوريشان ضد جمهورية مولدوفا* (رقم ٥/٢٧٧٥٦ و ٧/٤١٢١٩)، الحكم الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ - وتتعلق القضية بتقييد الحق في اللجوء إلى العدالة في قضايا القذف والتشهير الموجهة ضد رئيس الجمهورية.
- *شيشانوف ضد جمهورية مولدوفا* (رقم ٦/١١٣٥٣)، الحكم الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - وتتعلق القضية بالخلل الداخلي في تأمين الاحتجاز في ظروف إنسانية ومعالجة سبل الانتصاف من الممارسات الواسعة المخالفة للقانون.
- *ساندو ضد جمهورية مولدوفا* (رقم ٨/١٦٤٦٣)، الحكم الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ - تتعلق القضية بتقنيات التقييد في الإجراءات الجنائية.

قضايا التحكيم المتعلقة بالاستثمارات الدولية

- *فرانك تشارلز أريف ضد جمهورية مولدوفا* (قضية المركز الدولي للتنمية الصناعية المستدامة رقم ARB/11/23) - تتعلق القضية بالامتيازات الخالية من الرسوم عندما رفض قرار التحكيم ما يقرب من ٨٠ في المائة من المطالبات التجارية لمقدم الطلب.
- رقم ٢٠١٢/١٧٥، مؤسسة إنيرغورينوك الوطنية ضد جمهورية مولدوفا؛ ورقم ٢٠١٢/٠٩١، *بوجدانوف وبوجدانوف ضد جمهورية مولدوفا*؛ ورقم ٢٠١٢/١٦٢، *يورى غينادييفيتش بوجدانوف ضد جمهورية مولدوفا* - تتعلق هذه القضايا بمطالبات تجارية مختلفة قدمت أمام معهد التحكيم بالغرفة التجارية في ستوكهولم ورفضت باعتبارها غير مقبولة بعد المذكرات المقدمة بالنيابة عن الحكومة.
- رقم ٢٠١٢/١٧٥، مؤسسة إنيرغورينوك الوطنية ضد جمهورية مولدوفا؛ ورقم ٢٠١٢/٠٩١، *بوجدانوف وبوجدانوف ضد جمهورية مولدوفا*؛ ورقم ٢٠١٢/١٦٢، *يورى غينادييفيتش بوجدانوف ضد جمهورية مولدوفا* - تتعلق هذه القضايا بمطالبات تجارية مختلفة قدمت أمام معهد التحكيم بالغرفة التجارية في ستوكهولم ورفضت باعتبارها غير مقبولة بعد المذكرات المقدمة بالنيابة عن الحكومة.

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

مع ما يزيد على ٣٠ عاما من الخبرة في خدمة العدالة وإقامة العدل، بما في ذلك أكثر من ٢٠ عاما مكرسة للعدالة الجنائية الدولية، اكتسبت معرفة متعمقة لكيفية إدارة مؤسسة قضائية دولية، بالجمع بين المعرفة الواسعة بالقوانين الواجبة التطبيق، والقدرة على إثبات الكفاءة في إدارة الأموال المخصصة، والقدرة على بناء الثقة المتبادلة في سياق طلبات التعاون، والشعور الذي لا يكل بالبراغماتية في التشغيل.

وبصفتي رائدا في العمل مع المحاكم الجنائية الدولية، سواء مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية، اكتسبت سمعة راسخة لصفاتي القيادية القوية، والقدرة على الاضطلاع بالمهام الصعبة والحافلة بالمخاطر فضلا عن المشاريع المعقدة بنجاح، مما يدل على الرؤية والإبداع في الوفاء بولائتي، وبوجه خاص ولاية المحكمة بصفة عامة. وبصفتي رئيسا لشعبة الخدمات بالمحكمة منذ عام ٢٠٠٤، أعمل عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بمراجعة النصوص القانونية عملا بالقاعدة ٤ من لائحة المحكمة، وعضوا في مجلس التأديب، وعضوا في لجنة مراجعة المشتريات. وأترأس أيضا مجلس الحوكمة المعني بإدارة المعلومات. ومنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أنا المسؤول عن إدارة قلم المحكمة في حالة غياب المسجل، وكثيرا ما مثلته في الاجتماعات، ولا سيما مع أعضاء المنظمات الدولية، والقضاة الزائرين، ومثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين بالجامعات. وعلاوة على ذلك، أتمتع دائما بعلاقات ممتازة مع القضاة ومكتب المدعية العامة، فضلا عن الأفرقة التي تقدم المشورة لمهامي الدفاع والتمثيل القانوني للضحايا- وأتاح لي كل هذا التفاعل من اكتساب رؤية استراتيجية شاملة للتحديات التي تواجهها المحكمة.

وعلى مدى أكثر من ١٠ سنوات، وبصفتي رئيسا لشعبة الخدمات بالمحكمة، ثم رئيسا لقسم خدمات الدعم القضائي، من الأولويات الرئيسية التي أحرص دائما توفير التوجيه والإرشاد، بلمسة إنسانية، للرجال والنساء الذين تتاح لي الفرصة للعمل معهم، واحترام القيم التي تحكم مؤسستنا، والالتزام بالقيود المفروضة على الميزانية. ونتيجة لعملتي في بيئة متعددة الثقافات منذ أن بدأت حياتي المهنية، أبدت دائما الاحتراف والنزاهة والشفافية والإنصاف في معالجة التحديات التي يتعين التصدي لها.

وقد تمكنت، بناء على النتائج الناجحة للمهام التي كلفت بها - عمليات الاعتقال والتسليم في أوروبا وأفريقيا، والإفراج عن أعضاء المحكمة المحتجزين في ليبيا - من إبراز الاستعداد للتوصل إلى أرضية مشتركة عند التعامل مع بعض الآراء المتباينة أحيانا، وتفعيل جميع الموارد المتاحة لمساعدة المحكمة على الوفاء بالولاية المنوطة بها من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أظهرت قدرتي على التعامل مع الأزمات بهدوء ونزاهة وكفاءة مهنية.

وأعلق أيضا أهمية خاصة على سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، مما أدى إلى اشتراكي في عدة بعثات، لاسيما في اليمن (إعادة تشكيل المحاكم الوطنية)، والمغرب (تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بقانون الأسرة في المحاكم الوطنية المختصة)، وكذلك في لاتفيا ومولدوفا وتركيا، حيث شاركت في برامج تدريبية وبرامج لإعادة تشكيل المؤسسات القضائية.

ونشرت بالإضافة إلى ذلك مقالاتي المتعلقة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وألقي بانتظام كلمات في المؤتمرات، وأقدم دورات تدريبية للطلاب والقضاة.

ومع خبرتي الواسعة، ومهارتي الثابتة، والتزامي العميق بالوفاء بولاية المحكمة الجنائية الدولية بنجاح، أثق في أنني مستعد تماما لمواجهة التحديات التي يتعين على من يشغل منصب المسجل أن يواجهها.

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٣

الجنسية: بلجيكي

اللغات

الفرنسية: اللغة الأم

الانكليزية: بطلاقة

الهولندية: لغة العمل

المؤهلات العلمية والمهنية

- جامعة باريس نانثير، باريس، فرنسا؛ درجة الماجستير في القانون الدولي؛ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ القانون الذي يحكم العلاقات الدولية وقانون الاتحاد الأوروبي.
- وزارة العدل بروكسل، بلجيكا؛ شهادة تثبت النجاح في امتحان تأهيل المرشحين لأعمال المسجل والأمانة العامة، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠؛ شهادة تثبت النجاح في امتحان تأهيل المرشحين لأعمال التحرير/التسجيل في قلم المحكمة والنيابة العامة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

الخبرة المهنية الدولية

- المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا:
 - مدير شعبة الخدمات القضائية: منذ تموز/يوليه ٢٠١٥.
 - مدير شعبة الخدمات بالمحكمة: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ - تموز/يوليه ٢٠١٥.
 - رئيس قسم، شعبة الخدمات بالمحكمة: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
 - رئيس قسم الخدمات الإدارية بالمحكمة: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤:
 - وضع مبادئ توجيهية وقواعد عامة وتعليمات بشأن الخدمات القضائية، والاحتجاز، والترجمة، وتفسير المصطلحات، بما في ذلك الدعم اللغوي في هذا المجال، لقسم دعم المحامين (إدارة المعونة القانونية)، ووحدة إدارة المعلومات (بما في ذلك التكنولوجيا وأمن المعلومات)، والمكتبة، وقسم مشاركة وتعويض الضحايا.
 - الإشراف الإداري على مكاتب المحامي العام للدفاع ومكتب المحامي العام للضحايا.
 - بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥، مسؤول عن وحدة الضحايا والشهود ومكلف أيضا بدعم العمليات المتعلقة بطلبات التعاون. إنشاء وإدارة العمليات الحساسة والاستراتيجية لشعبة

- الخدمات بالمحكمة فيما يتعلق بجلسات الاستماع، وحماية الضحايا والشهود، وجمع المعلومات، والاعتقالات، والتسليم، وأمن المشتبه بهم والمتهمين.
- صياغة وتطوير وتحديث السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الواجبة الاتباع بالمحكمة لضمان فعالية الإدارة، بما في ذلك لتخطيط توقعات الميزانية والموارد البشرية.
 - الإشراف على خدمات الدعم القضائي بالمحكمة لضمان إدارة المحاكمات بطريقة عادلة وفعالة. والتنسيق مع مختلف أجهزة وأقسام المحكمة في المسائل المتعلقة بتنظيم جلسات الاستماع.
 - التنسيق مع الدول الأطراف و/أو المنظمات الدولية المشاركة في الإجراءات أمام المحكمة.
 - إسداء المشورة الاستراتيجية للمسجل في المسائل المتعلقة بمهام وتشكيل وأنشطة شعبة الخدمات بالمحكمة وبوجه عام قلم المحكمة، بما في ذلك مع الأجهزة الأخرى.
 - العمل كموظف مسؤول عن إدارة قلم المحكمة في حالة غياب المسجل. وتمثيل المسجل في الاجتماعات، على وجه الخصوص مع أعضاء المنظمات الدولية، والقضاة الزائرين، وممثلي الحكومات، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين بالجامعات.
 - المسؤوليات الأخرى:
 - حزيران/يونيو - تموز/يوليه ٢٠١٢: رئيس الوفد بالموقع في المفاوضات الرامية إلى إخلاء سبيل أعضاء المحكمة المحتجزين في ليبيا.
 - كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: رئيس العمليات المتعلقة بنقل القضاة والأطراف والمشاركين في قضية كاتانغا ونغودجولو شوي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.
 - منذ عام ٢٠٠٤: رئيس بعثة ومسؤول عن العمليات المتعلقة بطلبات التعاون في سياق القبض والتسليم (جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غانا، جمهورية فرنسا، مملكة بلجيكا، جمهورية رواندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية النيجر).
 - منذ عام ٢٠٠٤: رئيس بعثة ومسؤول عن العمليات المتعلقة بطلبات التعاون في سياق أوامر القبض والتسليم الصادرة من المحكمة (جمهورية تشاد، جمهورية أوغندا، جمهورية كينيا).
 - منذ عام ٢٠٠٤: بعثات لتقييم ودراسة الجدوى من عقد جلسات الاستماع بالموقع (جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية كينيا، جمهورية تنزانيا المتحدة).
 - ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ممثل المسجل في الجلسات العامة لأعضاء المحكمة التي أدت إلى اعتماد الإصدار الأول لللائحة المحكمة، ومسؤول عن الإشراف على لجنة الصياغة المعنية بلائحة قلم المحكمة.
 - دورات تدريبية للموظفين التنفيذيين (٢٠٠٨).
 - المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا:
 - مدير مؤقت لإدارة العلاقات الخارجية والعمليات الميدانية: تموز/يوليه ٢٠١٥ - أيار/مايو ٢٠١٦
 - وضع وتنفيذ استراتيجية للأنشطة الإدارية الواجبة لتغطية قسم الإعلام والتوعية، وقسم تنسيق العلاقات الخارجية والعمليات الميدانية، وقسم الضحايا والشهود.
 - صيانة العلاقات الدبلوماسية والتعاون الفعال مع الدول الأطراف والممثلين الحكوميين وأعضاء المنظمات الدولية وغيرها من الشركاء الرئيسيين.
 - إعداد وإرسال طلبات المساعدة والتعاون بين المحكمة والدول.
 - إدارة برنامج حماية الشهود والإشراف على المفاوضات مع الدول بشأن اتفاقات إعادة توطين الشهود.

– إدارة المكاتب الميدانية للمحكمة.

- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي، هولندا:
- رئيس قسم الشؤون الإدارية وخدمات الدعم بالمحكمة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣:
- مسؤول عن قيادة قسم الشؤون الإدارية وخدمات الدعم بالمحكمة .
- مسؤول عن الإشراف على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- إسداء المشورة القانونية والمشورة بشأن السياسة القضائية للأطراف وأعضاء السلك الدبلوماسي، فيما يتصل بالمسائل الإجرائية.
- إعداد دراسة جدوى بشأن قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعقد بعض جلسات الاستماع في إقليم يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك).
- منسق بقسم الشؤون الإدارية وخدمات الدعم بالمحكمة: آب/أغسطس ١٩٩٩ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- موظف بالمحكمة: أيار/مايو ١٩٩٨ – آب/أغسطس ١٩٩٩.
- موظف بالمحكمة (خبير في البعثات ، الموظفين العاملين بدون مقابل): كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ – نيسان/أبريل ١٩٩٨.

الخبرة المهنية الوطنية

- المحكمة الابتدائية في نوفشاتو، بلجيكا: مسجل بالنيابة: أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦: مسجل مكلف بتقديم المساعدة لقاضي التحقيق المعني بقضايا اختطاف الأطفال (القضية المسماة بقضية "دوترو").
- محكمة الشرطة بشارلروا، شارلروا، بلجيكا: مسجل، نائب- مسجل، محرر محاضر، موظف بعقد، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦: قام بأعمال المسجل وساعد، بصفته مسجلا، القاضي في جميع مهامه الرسمية.
- قضاة الصلح في كانتوني شيماي وبومونت، شيماي- بومونت، بلجيكا: نائب مسجل بالنيابة أثناء غياب المسجل الرئيسي: أيار/مايو ١٩٨٨ – أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- محكمة بروكسل الابتدائية، بروكسل، بلجيكا: موظف بعقد بقلم المحكمة في محكمة الاستئناف، الوحدة الجنائية: أيار/مايو ١٩٨٦ – أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

الخبرة المهنية الوطنية الأخرى

- الحكومة الولونية، مكتب الوزير، بروكسل، بلجيكا: مسؤول عن البحث والتطوير التكنولوجي والعلاقات الدولية؛ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ – تموز/يوليه ١٩٩٦؛ ملحق بمكتب الوزير.
- الحكومة الولونية، مكتب الوزير، بروكسل، بلجيكا: مسؤول عن الأشغال العامة؛ حزيران/يونيه ١٩٩٣ – حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ ملحق بمكتب الوزير.

بعثات الخبراء والمؤتمرات

- المشاركة في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية المعنية بالقانون الجنائي الدولي، وحماية الشهود وإدارة المحاكم، بصفته رئيسا أو مشرفا أو ميسرا أو مجرد مشارك:

- مركز التعاون القانوني الدولي:
- المشاركة في مشروع إصلاح قانون الأسرة "المدونة"، مراكش، المغرب، ٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: تقديم الدعم لتنفيذ قانون الأسرة بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل في المملكة المغربية والمعهد العالي للسلطة القضائية في المغرب، ورابطة المحامين المغاربة الشباب، واتحاد العمل النسائي؛ برنامج تدريبي للقضاة والمحامين وموظفي المحاكم.
- تبادل الخبرات بشأن مشروع إصلاح قانون الأسرة "المدونة"، الرباط، المغرب، ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: التعاون بين رابطة القضاة في المغرب (فرع الحسنية للقضاة المغاربة)، ورابطة السلطة القضائية في هولندا، والمركز المغربي لتعزيز القانون؛ تبادل الخبرات.
- مشروع قانون إعادة تشكيل المحاكم والهيئات القضائية الوطنية في اليمن، صنعاء، اليمن: المشاركة بصفته خبيراً في "برنامج الدعم القضائي في اليمن" التابع لمؤسسة TMF؛ ٢٢-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦.
- "تعزيز دور القانون" (برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة المجتمعية لبلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، مركز التعاون القانوني الدولي)، ريغا، لاتفيا: المشاركة في وضع خطة وطنية لتدريب موظفي المحاكم والهيئات القضائية في لاتفيا. ٩-١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ٤-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.
- مسودة مشروع تدريبي لأعضاء المحاكم والهيئات القضائية في مولدوفا، تشيسيناو، مولدافيا. المشاركة في حلقة دراسية وبعثة للتعاون في إطار مشروع لدعم تطوير القضاء في مولدافيا، ١١-١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١.
- مجلس أوروبا:
- تقييم النظام القضائي التركي، مالاتيا، تركيا: المشاركة في تقييم النظام القضائي التركي (الأداء العام للعدالة)؛ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ تعزيز القدرات القضائية التركية في التشريعات الأوروبية.
- "برنامج يركز على مولدوفا"، ستراسبورغ، فرنسا: المشاركة في دراسة مشروع قانون بشأن المسجلين في الهيئات القضائية بجمهورية مولدوفا- وضعهم القانوني وحقوقهم والتزاماتهم؛ ١٢-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ البرنامج المشترك لمجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية.

التعليم

- المعهد الوطني للقضاة: المشاركة في البرنامج التدريبي المتقدم للقضاة الفرنسيين، باريس، فرنسا:
- التعاون غير الرسمي أو المؤسسي: العدالة الوطنية هي أساس العدالة الدولية؛ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.
- إجراء نموذجي؟ هل يؤدي قلم المحكمة دوراً فريداً في المقر وفي الميدان؛ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
- عند مفترق الطرق بين التواصل وثقافة السرية؛ حماية الشهود: السرية الضرورية؛ ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
- عند مفترق طرق بين التواصل وثقافة السرية؛ حماية الشهود؛ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- جامعة ليموج، ليموج، فرنسا: عقد حلقة دراسية للحائزين على درجة الماجستير ٢ عن القانون الجنائي الدولي والقانون الأوروبي، ٢٠١٢:
- لمحة عامة عن شعبة خدمات الدعم القضائي وجميع الموضوعات المتعلقة بالضحايا، والشهود، والمختجين، ودور المحامين، واستخدام اللغات، وأمن المعلومات، والتوقيع الإلكتروني، وما إلى ذلك.

المنشورات

- Marc Dubuisson and Julien Guiet, « Artigo 89 : Entrega de Pessoas ao Tribunal » in Nemer Caldeira Bant (L.) and Steiner (S. H.) (Eds.), O Tribunal Penal Internacional: Comentários ao Estatuto de Roma, Editora Del Rey BH Ltda, 2016, pp. 1253-1273.
- Marc Dubuisson and Virginia Fletcher, « Artigos 91 e 92 : Conteúdo do Pedido de Detenção e Entrega. Prisão Preventiva », in Nemer Caldeira Bant (L.) and Steiner (S. H.) (Eds.), O Tribunal Penal Internacional: Comentários ao Estatuto de Roma, Editora Del Rey BH Ltda, 2016, pp. 1305-1341.
- Marc Dubuisson and Marie Alvine Tchekanda, « Article 59 – Procédure d’arrestation dans l’Etat de détention », in Fernandez (J.) and Pacreau (X.) (Eds.), Statut de Rome de la Cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, 2012, pp. 1347-1362.
- Marc Dubuisson and Jasmine Toumaj, « Chapitre (93) : Le transfert devant les juridictions internationales », in Ascencio (H.), Decaux (E.) and Pellet (A.) (Eds.), Droit international pénal, 2ème édition, Editions Pedone, 2012, pp. 1159-1168.
- Marc Dubuisson, Anne-Aurore Bertrand and Natacha Schauder, « Contribution of the Registry to greater respect for the principles of fairness and expeditious proceedings before the International Criminal Court », in Stahn (C.) et Sluiter (G.) (Eds.), The ICC’s Emerging Practice: The Court at Five Years, Martinus Nijhoff Publishers/Brill, 2009, pp. 565-584.

٣- غاوباتوي، تشيبو (بوتسوانا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

- الإدارة والمحاسبة المالية - ٨ سنوات: المشاركة في الأعمال القانونية ومسجلة رئيسية مساعدة. الإدارة والتخطيط الماليين لمؤسسة قانونية وإدارة الأصول الثابتة والمنقولة لإقامة العدل. إدارة ميزانية السلطة القضائية والرد على الاستفسارات ذات الصلة لمراجع الحسابات. ضمان تسديد أتعاب شهود المحكمة والمحامين ومقدمي الخدمات في الوقت المحدد.
- الإدارة الاستراتيجية - ٤ سنوات: المشاركة في تخطيط ومراجعة خطة الأداء السنوية للشعبة ومواءمتها مع خطة الأداء في المنظمة وخطة التنمية الوطنية في بوتسوانا.
- التعليم العام - ١٧ سنة: المشاركة في التعليم العام بصفتها موظفة برامج معنية بحقوق المرأة والطفل، ووكيلة للنياحة، ومحامية، وموظفة قضائية في مؤتمرات مختلفة لأصحاب المصلحة.
- نظام العدالة الجنائية - ١٧ سنة: موظفة برامج، ووكيلة للنياحة، ومحامية، وموظفة قضائية. مقاضاة المتهمين والدفاع عنهم، ومختصة حالياً بتقديم المساعدة القانونية للمرشحين المؤهلين والشهود من أهل الخبرة.
- مهارات التفاوض والوساطة - ١٧ سنة: اكتسبت هذه المهارات على مر السنين من العمل في قاعة المحكمة كوكيلة للنياحة ومحامية، وكذلك من العمل حالياً بصفتي موظفة قضائية ملحقة بالمحكمة العليا في حجز وتصفية الممتلكات.

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

اللقب: غاوباتوي (بي مانوا).

الاسم: تشيبو مارغاريت.

تاريخ الميلاد: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

مكان الميلاد: روما ليسوتو.

الجنسية: بوتسوانية.

المهارات اللغوية

الإنكليزية: جيدة جداً

الألمانية: عادية

الستسوانا: جيدة

الشونا: جيدة

السيستوتو: جيدة

موجز الخبرات المهنية

- موظفة برامج: حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- محامية خاصة/وكيلة للنياية: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.
- مسجلة رئيسية مساعدة وموظفة قضائية ملحققة بالمحكمة العليا: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حتى الآن.

المهارات الرئيسية

- التقاضي المدني والجنائي، الصياغة، الوساطة، إدارة الأعمال القانونية.
- الإعسار والتصنيفية القضائية للممتلكات، الأحكام الصادرة بشأن الامتناع عن الدفع، الوساطة، الطلبات.
- الإشراف الإداري على الموظفين وإدارة وتنفيذ سياسات الشعبة، إدارة سجلات المحكمة، انتداب المحامين المتطوعين والمحامين بدون مقابل.
- البحوث القانونية.

الإنجازات

- الاشتراك مع مؤسسة المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي في نشر مقال بعنوان "لا يوجد مكان آمن"- زنا المحارم وهتك الأعراض في بوتسوانا.
- المساهمة في السوابق القضائية لمبدأ "لا أجر بدون عمل"، المحكمة الصناعية في بوتسوانا.

الخبرة المهنية

- مسجلة رئيسية مساعدة وموظفة قضائية ملحققة بالمحكمة العليا: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حتى الآن.
- المهارات القضائية: الإشراف على عمليات الإعسار والتصنيفية القضائية للممتلكات، تقييم الخسائر وضمان تحصيل التكاليف المستحقة للمحكمة العليا، إصدار الأحكام المتعلقة بالامتناع عن الدفع، تحديد التكاليف القانونية في الضرائب، الوساطة والتفاوض بين النيابة العامة والمحامين.
- المهارات الإدارية: محاذاة الجزء المتعلق بمقاطعة لوباتسي من خطة أداء المحكمة العليا سنويا مع خطة السلطة القضائية ومراقبة وتنفيذ ومراجعة هذا الجزء.
- مراقبة الإدارة القضائية للقضايا ونظام إدارة السجلات بالمحكمة.
- المشاركة مع أصحاب المصلحة في حلقات العمل المتعلقة بمهام السلطة القضائية.
- البت في شراء أصول المنظمة والتصرف فيها.
- انتداب المحامين المتطوعين والمحامين بدون مقابل.
- الإشراف على محضري المحاكم المحليين المعنيين بتنفيذ الأحكام القضائية.

— محامية، ٢٠٠٠-٢٠١٢:

- موظفة برامج معنية بحقوق المرأة والطفل في مؤسسة المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي.
- وكالة نيابة بدوائر المدعي العام. صياغة الاتهامات ومباشرة القضايا الجنائية. التعاون مع دائرة شرطة والمديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية، ورؤساء السلطات المحلية في بوتسوانا.
- مهارات متقدمة في المحاماة، صياغة المذكرات، إدارة مكتب خاص للمحاماة.

الخدمات الاستشارية

- اليونيسيف: أجريت بحثا وأعددت تقريرا بشأن الأطفال المخالفين للقانون. وركز التقرير على التشريعات والاتفاقيات الدولية وكذلك على نظام القضاء الجنائي في بوتسوانا.
- البنك الدولي: أجريت بحثا مكتيبيا وأعددت تقريرا بشأن الوصول إلى العدالة في بوتسوانا. وركز التقرير على تكلفة التقاضي، والمساعدة القانونية، وبالتحديد على قواعد المحاكم وكيفية وصول الجمهور إليها.

التعليم والتدريب

- بكالوريوس في القانون، ٢٠٠٠، جامعة بوتسوانا.
- دبلوم في قانون الإعسار، ٢٠١١، جامعة بريتوريا.
- ماجستير في القانون، طالبة بجامعة جنوب أفريقيا للتخصص في القانون الاقتصادي الدولي، أكملت البرنامج الدراسي وتعمل حاليا في موضوع ترك العمل "تحرير التجارة وحماية الصناعات الناشئة".

٤ - غوبردان، اندهرامبال (جنوب أفريقيا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

عينت مدعية عامة بعقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وعينت مدعية عامة دائمة اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وخلال هذه الفترة، عملت بالادعاء في المحاكم المحلية والإقليمية. وشغلت منصب مديرة نيابة محلية وإقليمية بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. وعينت رئيسة للنيابة في عام ٢٠٠٣. وعينت نائبة رئيسية للمدير الوطني للنيابات العامة ورئيسة لمكتبه في عام ٢٠١٥، وهو المنصب الذي أشغله حالياً. واكتسبت خلال هذه السنوات خبرة إدارية واسعة فيما يتعلق بإدارة المحاكم. وتشمل هذه الخبرة، في جملة أمور، إدارة المدعين العامين، وتقييم أدائهم، وجمع الإحصاءات الخاصة بهم، والتعامل مع مسائل الانضباط وعلاقات العمل المتعلقة بالمدعين العامين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستفادة المدعين العامين من الترتيبات الصحية للموظفين، وتوزيع التحقيقات، والملاحقة القضائية في المحاكمات الجنائية والقضايا التأديبية، والتوقيع على لوائح الاتهام، والنظر في طلبات تخفيف العقوبات بموجب المادة ١٠٥ ألف من قانون الإجراءات الجنائية، وتنظيم حماية الشهود، وضمان الالتزام ببنود الميزانية، والبحث عن سبل لتحقيق وفورات، وتوفير مختلف المترجمين الشفويين والوسطاء، وإدارة فريق العمل المعني بعنف العصابات، والمشاركة في الأفرقة أو المقابلات المعنية بتعيين المدعين العامين، وإدراج القضايا في قوائم المحاكم، وإدارة ما يقرب من ١٥ محكمة وقوائم القضايا الخاصة بها. ويقتضي إدراج القضايا بالقوائم ضمان أن تكون القضايا المدرجة بها جاهزة للمحاكمة، وضمان تخصيص فترة زمنية مناسبة لإنجاز المحاكمات، وضمان إدراج عدد كاف من القضايا لكي تعمل المحاكم بكامل طاقتها في ساعات العمل المحددة لها، والتفاعل مع أفراد الجمهور والضحايا، والتعامل مع المحامين المنتدبين، والتعامل مع الشكاوى، والتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة مثل دوائر الشرطة في جنوب أفريقيا، والسلطة القضائية، ومحرري المحاضر، والمترجمين الفوريين، والرابطة المعنية بالمساعدة القانونية في جنوب أفريقيا، ونقابة المحامين، وإدارة المحامين المنتدبين، وإدارة التنمية الاجتماعية، والتفاعل والاتصال مع الأطباء التابعين لوزارة الصحة على أساس يومي. ونفذت أنظمة مختلفة لتخفيض عدد القضايا المدرجة بالقوائم وتعظيم ساعات العمل والإنتاجية بالمحاكم.

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

اللقب: غوبردان.

الاسم: اندهرامبال.

الجنسية: جنوب أفريقيا.

النوع: أنثى.

الحالة الاجتماعية: متزوجة.

المؤهلات العلمية

- المدرسة الأخيرة التي كنت ملتحقاً بها: مدرسة تونغات الثانوية العامة.
- الدرجة العلمية: شهادة الثانوية العامة.
- المواد الدراسية: اللغة الإنكليزية، اللغة الأفريكانية، الرياضيات، البيولوجيا، العلوم الفيزيائية، التاريخ.

التعليم العالي

- الجامعة التي كنت ملتحقاً بها: جامعة أونيسا.
- الدرجات العلمية: ليسانس الحقوق، ماجستير في القانون.
- القبول للمرافعة أمام المحكمة العليا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

الحياة الوظيفية

- عملت مدرسة مؤقتة لمدة ستة أشهر في عام ١٩٩٠ في مدرسة فينيكس الثانوية رقم ٢٤.
- بدأت العمل في النيابة العامة الوطنية كوكيلة للنيابة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ولا أزال في الوقت الراهن من العاملين في النيابة العامة.

الخبرة المهنية

- قمت بمهام الادعاء أمام المحاكم المحلية والمحاكم الإقليمية والمحكمة العليا.
- وشغلت مناصب إدارية بصفتي مفتشة للنيابات المحلية، ومفتشة للنيابات الإقليمية، ورئيسة نيابة، وحاليا نائبة رئيسية للمدير الوطني للنيابات العامة. وعينت رئيسة للنيابة في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، قمت بالأعمال الإدارية التي تخص ٤٥ مدعياً عاماً والمحاكم التالية: المحاكم المحلية في شرق لندن، والمحاكم الإقليمية في شرق لندن؛ والمحاكم المحلية والإقليمية في كنعغ وويليامز تاون، والمحكمة المحلية في خومغا، والمحكمة المحلية في كائكارث؛ والمحكمة المحلية في ستوتريهام؛ والمحاكم المحلية في سيمور وبلفور.

واقترضت واجباتي الوظيفية إدارة المحاكم، وإدارة أعمال المدعين العامين والإشراف عليها، وتنظيم تقييمات الأداء المتعلقة بالمدعين العامين، وتحفيز الموظفين ووضع تحديات أو أهداف وحوافز لهم لتشجيعهم على تحقيق الأهداف المحددة.

ولتحقيق الأهداف والغايات التي حددها المدير الوطني للنيابات العامة، كان من المهم بالنسبة لي أن تكون لي علاقة عمل ممتازة مع مختلف الأشخاص المعنيين. وكان من المهم للغاية الحصول على احترامهم ودعمهم عندما تعلق الأمر بإدارة تدفق القضايا وضمان إقامة العدل في محاكمنا.

وأعتقد أنه قد تحقق هذا بالنظر إلى حجم العمل الذي بذل في إدارة هذه المحاكم بنجاح والنتائج التي تم تحقيقها.

وعندما استلمت المحاكم المحلية في شرق لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان عدد القضايا المعلقة المدرجة في قائمة القضايا ٢٣٦٦ قضية. ومن خلال الإدارة الفعالة للمدعين العامين، والفحص السليم للجدول، والمتابعة السريعة للحالات؛ وتوجيه وتدريب المدعين العامين، وبناء القدرات، تمكن الفريق تحت قيادتي من تخفيض عدد هذه القضايا إلى ١١٥٩ قضية [انخفاض يبلغ ١٢٠٧ قضية]. وعندما استلمت بداية المحكمة المحلية في كينغ وويليامز تاون، كان عدد القضايا المعلقة المدرجة في قائمة القضايا ٧٦٦ قضية. وتمكنت مرة أخرى من تخفيض عدد القضايا إلى ٣٣٨ قضية في آذار/مارس ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان عدد القضايا المعلقة المدرجة في قائمة القضايا في ستوتريهيم ٣١٧ قضية، وبحلول آذار/مارس ٢٠١١ تمكنت من تخفيض هذا العدد بنجاح إلى ١٧٤ قضية. وكانت هناك ١٠٠ قضية متراكمة (قضايا مدرجة بالقائمة منذ أكثر من ٩ أشهر من تاريخ القبض على المتهم)، وخفضت هذه القضايا في نهاية الأمر إلى ٢٣ قضية.

وبلغ معدل القضايا المتراكمة بالمحاكم الإقليمية في شرق لندن ١٩٪ في آذار / مارس ٢٠١٤، ومعدل الانسحاب ١,٢٪، وعدد القضايا المعلقة بالقائمة ٣١٧ قضية، ومعدل الإدانة ٩٣٪ (١٠٠٪ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٤).

ولضمان حصول المحني عليهم على خدمات ممتازة من النيابة العامة، أدخلت نظاما لضمان الرضا الأمثل للأشخاص المعنيين، حيث تجري مشاورات مع جميع الشهود قبل إحالة المسألة إلى المحكمة الإقليمية. وفي جميع حالات الاغتصاب، أدخلت وطبقت نظاما يتعين بمقتضاه على المدعين العامين التشاور مع صاحب الشكوى في غضون ثلاثة أسابيع من أول ظهور لهم. وقد ساعد ذلك كثيرا في التمهيد للإفراج بكفالة. وتأكدت في كل حالة من حالات الاغتصاب التي من المتوخى الانسحاب فيها من قيام فريقني بالتشاور مع المحني عليهم وتوضيح أسباب الانسحاب قبل سحب المسألة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عُينت نائبة لمدير النيابات العامة في بورت اليزابيث ورئيسة لمكتبه. وقد أدت واجباتي ومسؤولياتي إلى ما يلي:

- مراقبة تحقيق الأهداف الفصلية وعند الاقتضاء إدخال التعديلات والتحسينات اللازمة لتحسين تقديم الخدمات. تنفيذ المقابلات السابقة للمحاكمة.
- مراقبة تحقيق الأهداف الفصلية.
- التخطيط المشترك مع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك تقديم المساعدة لمديرية الشرطة الإقليمية/إدارة التحقيقات الجنائية.
- مواصلة استراتيجية معالجة الملاحظات القضائية المتخصصة.
- مواصلة عمليات الرصد والتنسيق للملاحظات القضائية المتخصصة.
- ضمان تدريب المدعين العامين على تناول الملاحظات القضائية المتخصصة.
- إدارة العمليات بصورة فعالة.
- التحليل المنتظم والمستمر لبيانات الأداء والقيام عند الاقتضاء بوضع خطط لتخفيف التدخل.
- ضمان الامتثال لمعايير الأداء (أوقات التناوب) لعمل الدوائر.
- ضمان التوزيع العادل للعمل.
- ضمان الامتثال للمعايير المعدلة للاختيار في المحكمة العليا في مذكرة لكي يتم تسجيل الجرائم الخطيرة في قائمة المحكمة العليا.
- القيام على سبيل الأولوية بانجاز القضايا التي يوجد فيها شهود مدرجين في برنامج حماية الشهود.

- المشاركة في إدارة المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة.
- الإشراف على تقييم أداء الموظفين وتقديم تقارير ربع سنوية فيما يتعلق بهذا التقييم. الإشراف على التقييم على المستوى الإقليمي أيضا.
- توفير التدريب والتوجيه غير الرسميين لأعضاء النيابة المدعين العامين.
- الاشتراك مع رئيس المحكمة وغيره من الأطراف المعنية بالمحكمة العليا في تحسين الإنجاز.
- رصد وتعزيز مشاركة المنطقة في الاجتماعات المشتركة بين القطاعات والإبلاغ عنها. ضمان تنفيذ الخطط التشغيلية للمجموعات التي تتماشى مع التطبيق الإقليمي لتلك الخطط.
- رصد ومراجعة الخطة ربع السنوية مقارنة بالأداء الفعلي.
- التأكد من استخدام الموارد بشكل مناسب.
- ضمان الامتثال للسياسات واللوائح، وفي هذا الصدد: التواصل مع المسؤولين وإحاطتهم علما بها، وإعلام المسؤولين بكيفية الوصول إلى السياسات/الإجراءات، والمساهمة في وضع سياسات وإجراءات لدائرة الشرطة الوطنية، ومراعاة الآداب العامة والاتساق والمساواة في تطبيق السياسات والإجراءات.
- الاتساق في تطبيق تقييم الأداء.
- تقدير الأداء والمكافأة عليه.
- معالجة سوء الأداء.
- الشفافية والتواصل والتفاعل مع الموظفين عند استعراض الأداء وما يتصل بذلك.
- ضمان إمكانية الوصول إلى المديرين.
- إدارة الناس.
- التدريب والتطوير والتوجيه.
- التحقق من صحة معلومات الأداء قبل تقديمها.

الإنجازات

حصلت في عام ٢٠٠٢ على جائزة المدعي العام الوطني لعام ٢٠٠٢ من المحامي العام السيد بوليلاني نغوكوكا، المدير الوطني للنيابات العامة، للجهود البالغة التي بذلتها عند استلام مكتب المدعي العام في شرق لندن وإدارته على الرغم من أنني كنت مفتشة للنيابات.

حصلت على تسع مكافآت من الفئة "ألف" لأدائي فوق المتوسط بكثير (بين ٨٥ ٪ و ١٠٠ ٪) وأربعة مكافآت أداء من الفئة "باء" لأدائي فوق المتوسط (٧٥ ٪ و ٨٤ ٪).

بصفتي نائبة للمدير الوطني للنيابات العامة، حصلت مؤخرا على تصنيف فوق المتوسط بكثير لأدائي في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ مما يجعلني مؤهلة للحصول على مكافأة أداء.

أعتقد أنني موظفة متفانية ومجدة ومخلصة في عملي والدليل على ذلك مكافآت الأداء المشار إليها أعلاه.

إنني أضع أهدافي وغاياتي الشخصية بنفسني واستعرض وأغير خططي باستمرار من أجل تحقيق أهدافي في نهاية المطاف. إنني أستمتع بالتحديات التي تواجهني لأنها تشكل حافزا لي وتشجعي على مواصلة العمل باستمرار.

-٥- هوكنغ، جون (أستراليا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أعمل حالياً مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهو منصب أشغله منذ عام ٢٠٠٩، وكنت في الوقت نفسه أول مسجل للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من عملي بصفتي أميناً عاماً مساعداً للأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم ترشيحي لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية.

وقد قدت أعمال قلم المحكمة في أوقات مؤسسية حرجة: في البداية، وفي أوقات الذروة، وفي الطريق إلى التصفية النهائية. وفي جميع هذه المراحل، قام قلم المحكمة بأعماله باقتدار كامل.

وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أمكن بفضل الأعمال التي قام بها قلم المحكمة القيام بعدة إجراءات قضائية متزامنة بسلاسة، رغم ضيق الوقت وانخفاض الموارد. وقدمت خدماتنا القانونية والسياسية والدبلوماسية وعلاقتنا الخارجية والإدارية دعماً رفيع المستوى للرؤساء والقضاة والأطراف المعنية وأشخاصاً كثيرين خارج قاعات المحكمة، بما في ذلك الشهود، والضحايا، والأشخاص المدانين، والمحاكم الأخرى، والجمهور.

ومع انخفاض عدد القضايا المدرجة في سجل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالتدرج، شرعت في تقليص حجم موظفي المحكمة البالغ عددهم ٣٠٠ ١ موظف بالتدرج. وأثني على عمليتنا العادلة والشفافة، القائمة على الحوار المفتوح والمستمر بين الإدارة والموظفين، ووصفت بأنها "أفضل ممارسات في قيادة عملية التغيير" على نطاق الأمم المتحدة.

وفي معرض الأعداد لتصفية أعمال إحدى المؤسسات، بدأت العمل في مؤسسة أخرى وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ووضعت رؤية لقلم المحكمة ونفذتها في السنوات الخمس الأولى من وجودها. ومنذ اليوم الأول، اضطلعت الآلية بولايتها بكفاءة، باعتراف واسع النطاق من الدول الأعضاء إلى مراجعي الحسابات. وقمت على وجه السرعة بتعيين الموظفين بالتساوي بين فروعها الأفريقية والأوروبية، وانتقيتهم من ٦٥ بلداً. وفي نهاية ولايتي، اكتمل إنشاء المباني الجديدة للآلية في أروشا بتنزانيا في إطار الميزانية المعتمدة، وأشيد بالمشروع لاستخدامه المواد والموارد المحلية.

واتسمت الميزانيات التي قدمتها بالشفافية والالتزام بالقيود المالية والاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء، مع توفير المتطلبات بشكل كامل. وعند إدارتي للموارد التي تم الحصول عليها، حققت أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم، وتقليص النفقات، وتجنبت ملايين الدولارات من التكاليف الإضافية بتطبيق نظام المهام المزدوجة بين المحكمة والآلية الدولية.

وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، يقوم الموظفون بدور أساسي في تحقيق الإنجاز المؤسسي. وعلى مر السنين، وفرت بيئة عمل إيجابية ومحترمة ومتنوعة. ويشرفني إن يكون ٦٠ في المائة من الموظفين من الفئة الفنية والمدبرين في المحكمة والآلية من النساء، وأن يكون ترتيب كلتا المؤسستين بين الخمسة الأوائل لمؤسسات الأمم المتحدة من حيث الاتصال الداخلي، والثقة في القيادة، والأخلاقيات، والثقافة التنظيمية،

وغير ذلك من المجالات التي تم تقييمها في الاستقصاء الذي أجرته الأمم المتحدة مؤخرا بشأن رضا الموظفين على النطاق العالمي.

إنني أعرب عن امتناني للتعاون المستمر الذي تلقينته من الدول الأعضاء أثناء ولايتي بصفة عامة وفي مسائل محددة مثل إعادة توطين الشهود أو تنفيذ الأحكام. وفي الوقت نفسه، لإيماني القوي بأن التعاون مع الدول الأعضاء قد يكون مفيدا للطرفين، يسعدني أنني قمت بتقديم الدعم لهيئات قضائية وطنية وتعزيز سيادة القانون في أجهزة محلية، من السجون في غرب أفريقيا إلى المحاكم في البلقان.

لقد كرست عقدين من حياتي المهنية للعدالة الجنائية الدولية بشكلها المعاصر، من أيامها الأولى إلى أن استقرت في عهد جديد من المطالبة بالمساءلة. وسأكون ممتنا للإسهام بنفس القدر من القيادة ومن الشعور بالهدف، اللذين ساعداني طوال هذه الرحلة، في المحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

مسجل، أمين عام مساعد، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي، هولندا.

الخبرة المهنية

- مسجل، أمين عام مساعد، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أيار/مايو ٢٠٠٩ حتى الآن، لاهاي، هولندا:
- عُينت مسجلا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بدرجة أمين عام مساعد، ثلاث مرات من قبل أمينين عامين للأمم المتحدة. وبصفتي موظفا رئيسيا بالمحكمة، قدمت القيادة والرؤية والتوجيهات الشاملة لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن.
- أشرفت وتأكدت من تقديم جميع الخدمات ذات الصلة بالمحكمة (الضحايا والشهود، والدفاع، وإدارة المحاكم، والاحتجاز، والترجمة التحريرية، والترجمة الشفوية)، والخدمات الإدارية (الموارد البشرية، والميزانية والمالية، والسلامة والأمن، والمشتریات، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات العامة)، والعلاقات الخارجية بمجودة عالية. وأصدرت القرارات والتعليمات التي تخص المسجل. وقدمت خدمات لرئيس المحكمة والقضاة والأطراف المعنية.
- حققت زيادة في الإنتاجية بتوفير الدعم اللازم لتنفيذ جدول زمني كامل للمحاكمة والاستئناف، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد، من خلال تدابير إعادة الهيكلة والكفاءة المتعمدة.
- وضعت سياسات وأفضل الممارسات لقلم المحكمة وأدخلت تحسينات عليها واتخذتها محاكم دولية ومحلية أخرى نموذجا لها.
- شرعت في تقليص حجم موظفي المحكمة البالغ عددهم ٣٠٠٠ موظف بالتدرج. وأثنى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أعمالنا ووصفتها بأنها "أفضل ممارسات في قيادة عملية التغيير" على نطاق الأمم المتحدة. ولم تطعن محكمة المنازعات التابعة للأمم المتحدة في تلك الأعمال.
- ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في جميع المسائل المالية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ودافعت عن أربع ميزانيات لفترة السنتين وتمت الموافقة عليها، مما يدل على الشفافية والالتزام بالقيود المالية والاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء. وحققت أقصى قدر ممكن من الكفاءة وتجنبت الازدواجية في المهام، وقمت بتقليص النفقات.
- عززت العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الخارجية للمحكمة. وكفلت التعاون مع الدول الأعضاء في مجالات مثل النقل المعجل للأشخاص المدانين إلى الدول التي سيتم فيها تنفيذ الأحكام والاتفاقات اللازمة لإعادة توطين الشهود.

- يسرت نقل القضايا إلى المحاكم الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والنماذج والأدوات مع المحاكم المحلية في البلقان، وإقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية، والتمويل من التبرعات. وعززت الوصول إلى السجلات القضائية للمحكمة.
- عززت برنامج التوعية التابع للمحكمة الممول من التبرعات والذي يصل إلى نحو ١٠ ٠٠٠ طالب في يوغوسلافيا السابقة، ونظمت لقاءات للإحاطة لحوالي ٥٠ ٠٠٠ زائر في لاهاي، وأصدرت ١٠ منشورات و ٤ أفلام وثائقية، وعقدت ٥٠ اتفاقاً للشراكة مع ٥٠ منظمة محلية.
- مثلت الأمين العام للأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بالموظفين في المحكمة. وحققت المساواة بين الجنسين في الفئة الفنية وفئة المديرين. وتبلغ نسبة النساء في هاتين الفئتين حالياً ٦٠ في المائة، على الرغم من تخفيض عددهن. وبلغ عدد الجنسيات في المحكمة في ذروة عملها أكثر من ٨٠ جنسية، ويبلغ حالياً ٥٠ جنسية تقريباً لحوالي ٢٢٠ موظفاً متبقياً.
- وخلصت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة إلى أن العلاقات بين الموظفين والإدارة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتبوأ مكانة عالية على نطاق الأمم المتحدة بسبب "التفوق والود والتعاون". وفي الدراسة الاستقصائية العالمية الأخيرة عن رضا الموظفين في الأمم المتحدة، جاءت المحكمة بين الخمسة الأولى من حيث الأخلاقيات والنزاهة وتمكين الموظفين والاتصال الداخلي والأولى في "وجود أقل الإجراءات قدراً من البيروقراطية بها".
- شغلت منصب المسؤول المعين عن الأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها في هولندا (أكثر من ٣ ٠٠٠ موظف وحوالي ١٠ ٠٠٠ من المعالين).
- مسجل، أمين عام مساعد، الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (وفي نفس الوقت مسجل، أمين عام مساعد، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) أروشا، تنزانيا، ولاهاي، هولندا: إقامة المؤسسة الجديدة التي أنشأها مجلس الأمن لأداء المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- أدت بنجاح عمليات الآلية في أفريقيا وأوروبا من بدايتها إلى عامها الخامس. وبصفتي من كبار المسؤولين في الآلية، قدمت القيادة والرؤية والتوجيهات الشاملة لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. وقد أشادت الجمعية العامة ومجلس الأمن والجهات المعنية بالآلية.
- تصميم وتنفيذ هياكل وخدمات تتسم بالكفاءة والمرونة والبساطة من خلال تسخير أفضل الممارسات والدروس المستفادة من عقدين من العدالة الجنائية الدولية.
- الانتهاء من تنفيذ نظام التقييمات "المرضية" الذي وضعه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المهام الفنية والإدارية الرئيسية.
- ضمان تقديم خدمات الدعم القانوني والقضائي ذات الجودة العالية لأنشطة المحكمتين الخاضعتين للآلية، وتوفير خدمات الحماية والدعم لآلاف الشهود في المحكمتين، والإشراف على تنفيذ الأحكام في أفريقيا وأوروبا، ومساعدة الدول الأعضاء في المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب بالمحاكم المحلية، وإدارة المحفوظات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- الدخول في شراكات مع الدول والمؤسسات الأفريقية. وعقدت اتفاقاً مع مالي بشأن تنفيذ أحكام. ونقلت شخصين حكمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ببراءتهما وأطلقت سراحهما إلى دولة في غرب أفريقيا. وشاركت مع لجنة الحقوقيين الدولية في كينيا في إجراء رصد جماعي بدون مقابل لمحاكمات الإبادة الجماعية في رواندا. وحسنت أوضاع السجون في مالي وبنين والسنغال. وأعدت تنظيم العيادة المختصة بضحايا وشهود الإبادة الجماعية الروانديين وأشاد مجلس الأمن والأشخاص المصابين بذلك. وأنشأت مركزاً لفرز المحفوظات في تنزانيا. وقيمت بأنشطة رائدة في بناء القدرات مع موظفي الخدمة المدنية في جنوب وشرق أفريقيا، دون أي تكلفة إضافية للآلية.

- أنشأت إدارة فعالة ومجدية من حيث التكلفة للآلية في أروشا وكيبغالي ولاهاي. ومثلت الأمين العام للأمم المتحدة في جميع ما يتعلق بالموارد البشرية والمالية في الآلية.
- أشرفت على أول تعيين للموظفين في الآلية، من أول موظف إلى الموظف الـ ٣٥٠، مع توزيعهم بالتساوي بين أوروبا وأفريقيا. وفي نهاية ولايتي، كانت ٦٠٪ من الوظائف الفنية تشغلها النساء وبلغ عدد الجنسيات بالآلية أكثر من ٦٥ جنسية. وكان ترتيب الآلية في الاستقصاء العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة لرضا الموظفين الأول على نطاق المنظمة فيما يتعلق بالنزاهة والثاني فيما في "تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب".
- دافعت أمام الجمعية العامة عن ثلاث ميزانيات لفترة السنتين وتمت الموافقة عليها، مما يدل على الشفافية والالتزام بالقيود المالية والاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء. وحققت أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم، وتجنبت الازدواجية في المهام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحصرت الموارد في الحد الأدنى اللازم.
- أدت مشروع المباني الجديدة للآلية في تنزانيا. وانتهت الأعمال في إطار الميزانية. وأشيد بالمشروع لتعظيم استخدام المواد والموارد المحلية وإدارته الفعالة. ويعتبر المشروع مثالا لأفضل الممارسات في المشاريع الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.
- نائب مسجل (مد-١)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، آب/أغسطس ٢٠٠٤ - أيار/مايو ٢٠٠٩، لاهاي، هولندا:
- في ذروة النشاط القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي صدر خلالها ٤١ حكما، أدت جميع خدمات المحكمة ذات الصلة، بما في ذلك الدعم القانوني للقضاة (حوالي ٨٠ محاميا)، والضحايا والشهود، وإدارة المحاكم، والاحتجاز، والدفاع، والمساعدة القانونية، والترجمة التحريرية، والترجمة الشفوية.
- قدمت الدعم بصورة فعالة إلى ست محاكمات و ٢٨ متهما بالمحكمة يوميا من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات القائمة مما أدى إلى كفاءة الدعم القانوني لـ ٢٥ قاضيا، واستمرار تدفق الضحايا والشهود من يوغوسلافيا السابقة ومثولهم بأمان أمام القضاة، وتوفير دفاع ذي جودة عالية للمتهمين، وتفسير وترجمة الإجراءات والوثائق المعقدة بما يصل إلى أربع لغات، وإدارة قاعات المحكمة بسلاسة. وأصدرت القرارات والتعليمات التي تخص المسجل.
- الاشراف المباشر على رؤساء الأقسام (من مستوى مد-١ وف-٥ وف-٤) و ٤٠٠ موظف تقريبا تحت سلطتي الشاملة.
- النيابة عن مساعد الأمين العام، المسجل، والتصرف باسمه.
- موظف قانوني رئيسي (ف-٥)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠ - آب/أغسطس ٢٠٠٤، لاهاي، هولندا:
- صدر خلال هذه الفترة ٣٤ حكما من بينها بعض أهم الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- المسؤوليات الإدارية: تقدم الدعم إلى ٢٥ قاضيا؛ وإعداد ميزانية قسم دعم الدوائر، وإدارة الموارد؛ وتعيين الموظفين القانونيين (٥٠ موظفا تقريبا)؛ والإشراف على المحامين وموظفي الدعم؛ وبتوجيه من القضاة، وضع وتنفيذ برنامج عمل فعال لدوائر الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وإعداد التقارير الموجهة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وتمثيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المحافل الدولية؛ وخدمة في اللجان الداخلية.
- المسؤوليات الموضوعية: إسداء المشورة القانونية العليا لدائرة الاستئناف؛ والإشراف على البحوث وصياغة الأحكام والقرارات تحت إشراف القضاة؛ وإجراء الإصلاحات المقترحة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وتنفيذ التوجيهات.

- بتوجيه من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المساعدة في وضع استراتيجية الإنجاز للمحكمة التي سيعتمدها مجلس الأمن في نهاية المطاف. وتتوخى الاستراتيجية مضاعفة قدرات قاعة المحكمة، وضم القضايا، وإحالة المتهمين إلى المحاكم الوطنية.
- موظف قانوني (ف-٤)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، آذار/مارس ١٩٩٧ - آذار/مارس ٢٠٠٠، لاهاي، هولندا:
- المنسق القانوني لقضية سلبيسي الشهيرة، وهي أول قضية متعددة المتهمين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- كُلفت بدعم دوائر الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عندما تضاعف العمل بدوائر الاستئناف. وقدمت المشورة القانونية لقضاة الاستئناف وأشرفت على البحوث وصياغة القرارات والأحكام تحت قيادة القضاة.
- مستشار رئيسي للسياسات، هيئة الإذاعة الخاصة، ١٩٩٤-١٩٩٧، سيدني، أستراليا:
- هيئة الإذاعة الخاصة هيئة وطنية متعددة الثقافات للثبث الإذاعي والتلفزيوني في أستراليا. وأسديت المشورة في مجالي القانون والسياسة العامة. وأعدت الردود الوزارية والعروض الحكومية.
- عملت باللجنة الاستشارية لمجلس إدارة الهيئة والجمهور وقيمت مع رئيس مجلس الإدارة بتعزيز الكفاءة والتعاون في المجلس، وهو الهيئة الإدارية والرقابية الرئيسية للهيئة.
- موظف قانوني ومعني بالسياسات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٨٩ - ١٩٩٣، باريس، فرنسا:
- التخطيط والبحث وإعداد تقارير وسياسات وآراء قانونية بشأن البيئة والطاقة والتنمية والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي المتعلقة بأمن نظم المعلومات، والملكية الفكرية، والخصوصية.
- تحت قيادة الإدارة العليا، أجريت بحثاً بشأن انبعاثات غازات الدفيئة من المركبات وأعدت مشروعاً للسياسة الاستراتيجية للوكالة الدولية للطاقة في هذا الشأن.
- عملت مساعداً خاصاً للمدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونائبه.
- مساعد قانوني في مؤسسة جفري روبرتسون، مستشار الملكة (السابق)، مجمع الدكتور جونسون شامبرز، تمبل، ١٩٨٦ - ١٩٨٨، لندن، المملكة المتحدة (بالتزامن مع الوظيفة أدناه):
- فترة التمرين، أعدت المذكرات والورقات والخطب بشأن القانون الدولي وحقوق الإنسان والملكية الفكرية لمستشار الملكة السيد جفري روبرتسون ومحامين آخرين.
- أعدت أيضاً مشروع سيناريو للبرنامج التليفزيوني الأسترالي "Hypotheticals".
- مستشار قانوني معني بالسياسات، معهد الأفلام البريطاني، ١٩٨٦ - ١٩٨٨، لندن، المملكة المتحدة (بالتزامن مع الوظيفة أعلاه):
- التفاوض، نيابة عن معهد الأفلام البريطاني، بشأن تعديل قانون حقوق التأليف والنشر باللغة الإنكليزية من خلال مجلسي البرلمان - واعتمد التعديل في نهاية المطاف.
- أعدت أوراق الإحاطة والآراء بشأن مسائل الملكية الفكرية والرقابة؛ وأحط السياسيين وشعاب الحكومة علماً بالمعلومات؛ ونظمت مهرجان الفيلم بلندن لعام ١٩٨٧.
- معاون للقاضي مايكل كيري، رئيس محكمة الاستئناف (السابق) بنينوساوث ويلز، ١٩٨٥ - ١٩٨٦، سيدني، أستراليا:
- عملت معاوناً خاصاً للقاضي كيري في السنة الأولى من توليه منصبه بصفته رئيساً لمحكمة الاستئناف وساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة وفي اثبات وجوده بالمحكمة.

- ساعدت القاضي كيربي في صياغة أحكامه. وحضرت جلسات المحكمة بصفتي معاوناً للقاضي. ونظمت عبء العمل الكثيف للقاضي. وأجريت بحثاً وتحليل قانونية موضوعية.
- ساعدت القاضي كيربي خارج المحكمة في ارتباطاته الرفيعة المستوى كمتحدث مرموق ومدافع شهير عن حقوق الإنسان. وتواصلت مع أعضاء الهيئة القضائية والسياسيين والمحامين ووسائل الإعلام والجمهور.
- موظف قانوني معاون، لجنة الأفلام الأسترالية، ١٩٨٤-١٩٨٥، سيدني، أستراليا:
- قدمت الآراء القانونية في مختلف الوظائف القانونية للجنة. وعالجت الطلبات المتعلقة بشأن حرية المعلومات. واتخذت إجراءات لتقييمها على وجه السرعة.

المؤهلات العلمية

- ماجستير في القانون (بامتياز): كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن، جامعة لندن، إنجلترا، ١٩٨٨.
- بكالوريوس في القانون: جامعة سيدني، سيدني، أستراليا، ١٩٨٤.
- بكالوريوس في العلوم: جامعة موناش، ميلبورن، أستراليا، ١٩٨٠.

اللغات

- الإنكليزية: اللغة الأم.
- الفرنسية: بطلاقة (شهادة الكفاءة في اللغة الفرنسية من الأمم المتحدة).

القيود بنقابة المحامين

- محام، لنكلن إن، لندن، إنجلترا وويلز- تم القبول في ٣ آيار/مايو ١٩٨٨.
- محام/ وكيل، المحكمة العليا في فكتوريا، أستراليا- تم القبول في ٥ آيار/مايو ١٩٨٦.
- محام، المحكمة العليا لنويساوث ويلز، أستراليا- تم القبول في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤.

التدريب المهني (قائمة غير حصرية)

- تدريب نظمته كلية هارفارد كينيدي الحكومية، الدورة المخصصة للموظفين التنفيذيين، التفاوض عبر الحدود، نيسان/أبريل ٢٠١٤.
- تدريب نظمته أكاديمية فريشووتر بشأن استراتيجية التواصل والمقابلات في وسائل الإعلام – نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
- حلقة عمل نظمته الأمم المتحدة بشأن الأخلاقيات والنزاهة لكبار المديرين – شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- تدريب نظمته الأمم المتحدة لمديري الإدارات – نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

المنشورات (قائمة غير حصرية)

- International Criminal Law Review, co-editor, Kluwer, quarterly, since Vol. 1, December 2001 – present.
- Assessing the Legacy of the ICTY, Martinus Nijhoff, author of two chapters, 2011.
- Man's Inhumanity to Man – Essays in Honour of Antonio Cassese, co-editor, Kluwer, June 2003.
- Essays on the Procedure and Evidence of the ICTY in Honour of Gabrielle McDonald, co-editor, and author of the chapter: Interlocutory Appeals before the ICTY, Kluwer, December 2000.
- The Times, Educational Supplement, Empowering Teachers Under the new Copyright Bill, 29 April 1988.

٦ - كينغسلي - نايناه، دوروثي (غانا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

- المديرة الإدارية والتنفيذية للشعبة التجارية (بما في ذلك محاكم الأراضي، ومحكمة الجرائم الاقتصادية، ومحكمة حقوق الإنسان، ومحاكم العمل) التي تحتوي على ما مجموعه ١٦ محكمة و ٧٠ موظفا، بما في ذلك القضاة، مدة تبلغ ١٠ سنوات.
- إدارة مجمع المحكمة العليا في أكرا الذي يحتوي على ما مجموعه ٤٧ محكمة، بما في ذلك ٤ محاكم جنائية، و ٢٩٦ موظفا، و ٤٧ قاضيا مدة تبلغ سنة ونصف السنة.
- أكثر من ١٢ سنة من الخبرة في عمليات وإجراءات المحكمة العليا.
- ١٢ سنة من الخبرة في إعداد وإدارة الميزانيات، وإدارة المالية العامة، وعمليات وإجراءات الإدارة العامة، وإدارة الموارد البشرية مع تغيير الإدارة.
- ١٠ سنوات من التحول والابتكار المتميز في القيادة.
- خبرة موثوقة في تنظيم الدورات التدريبية لموظفي المحكمة والمساعدين القانونيين ذوي الصلة.
- خبرة موثوقة في تطوير نظم إدارة المكاتب مثل أدلة إدارة المكاتب، وتوصيف الوظائف، والهياكل التنظيمية، والعمليات الرسمية.

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

اللقب: كينغسلي - نايناه.

الاسم: دوروثي - أيوديلي.

تاريخ الميلاد: ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

الحالة الاجتماعية: متزوجة ولها طفلان.

التعليم

- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ماجستير في تكنولوجيا الابتكار والقانون، جامعة أدنبرة، (التخصص في قانون الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات).
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦: شهادة التأهيل المهني للعمل بالقانون، المعهد العالي للعلوم القانونية في غانا، أكرا.

– أيلول/سبتمبر ١٩٩١ – تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤: بكالوريوس في القانون واللغة الإنكليزية (مع مرتبة الشرف) بدرجة جيد جدا. جامعة غانا، ليغون.

التدريب

- ١١-١ حزيران/يونيه ٢٠١٤: البرنامج الدولي للزائرين في مجال القيادة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ برنامج "النظام القضائي للولايات المتحدة الأمريكية في غانا" برعاية وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تموز/يوليه ٢٠١١: مؤتمر بشأن الوصول إلى العدالة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا.
- ١٧-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨: تدريب على إدارة القضايا والأخلاقيات القضائية، غانا، الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة العدل في غانا، مركز محاضرات القانون الدولي ومركز القضاء والعدالة الاتحادية.
- ٣٠-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: المعهد الملكي الدولي للسياسة والإدارة، المملكة المتحدة، الإدارة القضائية وإدارة القضايا.
- ٨-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦: محكمة الجرائم التجارية في بريتوريا، جنوب أفريقيا- التدريب على إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية لذوي الياقات البيضاء.
- ٩-٥ آب / أغسطس ٢٠٠٥: حلقة عمل بشأن الحوسبة والإدارة الإلكترونية في السلطة القضائية؛ الأكاديمية القضائية الوطنية؛ بوبال، الهند.
- ٢٨-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤: برنامج البنك الدولي التدريبي بشأن محو الأمية الاقتصادية لمنظمات المجتمع المدني.
- نيسان/أبريل ٢٠٠٣: مشتريات المشاريع والتفاوض بشأن العقود، أكرا، المنتدى القانوني لجمعية القانون المقارن، أكرا.
- حزيران/يونيه ٢٠٠٣: مقدمة في الاستثمار، البورصة في غانا، أكرا.
- آب/أغسطس ١٩٩٧: اللوائح وأفضل الممارسات في حوكمة الشركات، المنتدى القانوني لجمعية القانون المقارن، أكرا.

الخبرة المهنية

- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ – حزيران/يونيه ٢٠١٧: مديرة محكمة، مجمع المحاكم القانونية بأكرا؛ مسؤولة عن الإدارة اليومية لأعمال ٤٣ محكمة عليا، والإدارة اليومية لموظفي الدعم، وإعداد ميزانية المحكمة وإدارة المشتريات، وتوفير الدعم الإداري للقضاة، والتواصل بين مستخدمي المحكمة وموظفيها.
- شباط/فبراير ٢٠٠٥ – أيلول/سبتمبر ٢٠١٥: مديرة الشعبة المتخصصة للمحكمة العليا في أكرا. مسؤولة عن الإدارة اليومية لأعمال ١٥ محكمة عليا، والإشراف على المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية، توزيع القضايا على المحاكم.
- آذار/مارس ٢٠٠٣ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤: الأمانة التنفيذية لمؤسسة محو الأمية القانونية والموارد في غانا؛ وتضمنت واجباتها التنظيم والإدارة، وتيسير حلقات العمل، وتوفير الموارد البشرية للحلقات الدراسية المعنية بمحو الأمية القانونية والبرامج التدريبية.
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ – شباط/فبراير ٢٠٠٣: سكرتيرة لقانونية لشركة تام للتنمية المحدودة. وتضمنت واجباتها اسداء المشورة القانونية للشركة، وإدارة الشؤون الإدارية والامتثال في الشركة.
- كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ – تموز/يوليه ١٩٩٨: مساعدة بحوث في المركز الاستشاري للنمو الجنساني للأطفال. أجرت بحوثا في الإرث من ناحية النسب إلى الأم ومن ناحية النسب إلى الأب في غانا كجزء من مشروع برعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان.

- أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: محامية ومستشارة قانونية بمكتب هنسيل (تقديم المشورة القانونية العامة للعملاء بما في ذلك مباشرة القضايا أمام المحاكم).
- كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - آب/أغسطس ١٩٩٧: موظفة الاتصال والمقررة الخاصة للسبل البديلة لتسوية المنازعات. برنامج تدريبي مشترك بين مؤسسة غانا لمحو الأمية القانونية والموارد وكلية الحقوق بجامعة غانا بدعم مالي من مؤسسة هانز سيدال في غانا. إعادة صياغة ونشر التشريعات وغيرها من المواد القانونية لأغراض تعزيز الوعي القانوني للجمهور العام.
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ - آب/أغسطس ١٩٩١: الخدمة الوطنية، موظفة إدارية؛ وزارة النقل والاتصالات/شركة كاملوت غانا المحدودة (تجميع البيانات الإحصائية وواجبات إدارية عامة).

الرباطات

- عضوة في نقابة المحامين الغانية.
- رابطة المحاميات الأفريقيات.

اللجان

- ٢٠١٥ - حزيران/يونيه ٢٠١٧: برنامج البيئة المواتية لقطاع الأعمال من أجل العدالة التجارية، مشروع ممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية، عضوة.
- تموز/يوليه ٢٠١٥: برنامج السبل البديلة لتسوية المنازعات التابع للمحكمة التجارية، نقل المحاكم العليا إلى مجمع المحاكم، عضوة.
- تموز/يوليه ٢٠١٤: تعيين مسؤولين قانونيين للبيع بالمزاد العلني بالمحكمة، عضوة.
- ٢٠١٥-٢٠١٠: لجنة الأخلاقيات لموظفي الخدمة القضائية، عضوة.
- ٢٠١٠-٢٠٠٦: فريق العمل المعني باستراتيجية تنمية القطاع الخاص، عضوة.
- حزيران/يونيه ٢٠٠٦: لجنة مراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، عضوة.
- ٢٠١٧-٢٠٠٥: اللجنة المعنية بمستخدمي المحكمة التجارية، عضوة.
- ٢٠٠٥-٢٠٠٤: لجنة إصلاح القوانين - اللجنة التقنية المعنية بقانون حماية المستهلك، عضوة.

الكفاءات الحاسوبية

- معالجة المعلومات: مستخدمة ماهرة.
- الاتصالات: معلومات أساسية.
- تجهيز المحتويات: مستخدمة ماهرة.
- السلامة: معلومات أساسية.
- حل المشكلات: معلومات أساسية.

المهارات

- المهارات المتعلقة بالعمل:
- الخبرة في المشتريات والإدارة المالية بصفتها أمانة تنفيذية ومديرة إدارية ومديرة محاكم.
- سجل حافل في تنظيم وتنفيذ أنشطة توليد الدخل بصفتها مديرة إدارية ومديرة محاكم.
- معرفة متقدمة بالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية نتيجة للتدريب الأكاديمي.

- فهم ممتاز لمبادئ وإجراءات الموارد البشرية نتيجة للخبرة المكتسبة طوال ١٥ عاما من العمل في مجال الإدارة التنظيمية وعضويتها في اللجنة الداخلية التي أنشئت لوضع دليل للموارد البشرية للمحكمة القضائية.
- التقدير الواسع النطاق لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتيجة لاقتراح حلول لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمحكمة العليا والتدريب على قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- المهارات القيادية الممتازة مع فهم قوي لاستهلال وإدارة التغيير كما يتضح من جائزة المحكمة التجارية للامتياز في تقديم الخدمات العامة في عام ٢٠٠٧.
- رخصة القيادة: الفئة باء - السيارات والمركبات ٤X٤ في جميع أنحاء البلد.

- اللغات:

- الإنكليزية: بطلاقة.
- الفرنسية: تعليم أساس.
- لغة الغا: بطلاقة.
- لغة آكان: بطلاقة.

معلومات إضافية

- المنشورات:

- Case book on the rights of Women in Ghana; by B. Duncan and D. Kingsley-Nyinah funded by the Small Grants Scheme, British High Commission Accra. (2005).
- Presentations Court Administration and Management: A study of the Law Courts Complex, Accra. Sierra Leone Judicial Conference, Freetown, 12th-13th April, 2016.
- Customer Service Training for selected Public Officers Judicial Training Institute, Accra. April 2010.
- Role of the Chief Registrar General in the Administration of the Judiciary, J. Bannerman & D. Kingsley-Nyinah, Accra, Feb. 2014.
- شهادة تقدير للمساهمة في مجلة Doing Business 2014 بمقال بعنوان: Doing Business in a More Transparent World, Financial and Private Sector Development, World Bank.
- شهادة تقدير للمساهمة في مجلة Doing Business 2014 بمقال بعنوان: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises, Financial and Private Sector Development, World Bank .

العمل التطوعي

- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦: مراقبة متطوعة للانتخابات المحلية؛ شبكة مراقبي الانتخابات المحلية (أشرفت ورصدت العملية الانتخابية في ١٠ محطات اقتراع بالعاصمة أكرا)..

٧- لويس، بيتر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

لدي سجل مشهود في تحقيق وفورات كبيرة في الكفاءة مع الحفاظ على الأداء وتحسينه ورفع معنويات الموظفين. واكتسبت سمعة قوية مع الوزراء الحكوميين ووزارة خزانة صاحبة الجلالة في إدارة الشؤون المالية بطريقة سليمة وفعالة وحصلت نتيجة لذلك على واحدة من أفضل التسويات المالية التي أمكن الحصول عليها من أي إدارة حكومية في مراجعة الانفاق العام في عام ٢٠١٥.

وبالانتقال إلى الواجبات والمسؤوليات الرئيسية للمسجل:

الإدارة

كنت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦ الرئيس التنفيذي لدائرة الادعاء الملكية في إنكلترا وويلز. وكنت مسؤولاً شخصياً عن الإدارة اليومية للمنظمة بميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه استرليني وما يقرب من ٦٠٠٠ موظف، كما كنت مسؤولاً عن قيادة برامج الكفاءة والتحول الرئيسية.

وأدرت المنظمة بنجاح في فترة التغييرات الهامة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ التي خفضت فيها الميزانية بنسبة ٢٥٪ في حين شهدت الدائرة زيادة كبيرة في عدد القضايا الخطيرة للإرهاب والاحتياط والجرائم الجنسية الجسيمة.

خدمات المحاكم

كنت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ رئيساً لمجلس كفاءة العدالة الجنائية الذي يشرف على برنامج اصلاحي يهدف إلى تحسين كفاءة نظام العدالة الجنائية من خلال التحول الرقمي الشامل. وبصفتي رئيساً للمجلس، أقمت علاقات قوية جداً مع الهيئات القضائية ومحاكم صاحبة الجلالة، وكبار القضاة، ووكالات العدالة الجنائية، ومحامي الدفاع.

وخلال هذه الفترة، اتخذت أيضاً، بالاشتراك الوثيق مع كبار القضاة، مبادرات لخفض التكاليف وتحسين توقيت الأحكام في إطار المبادرة المتعلقة بإدارة القضايا بوجه أفضل في محاكم التاج، ومبادرة استبدال الاجراءات المستعجلة في محاكم الصلح.

العمليات الخارجية

لدي سجل حافل في تقديم الخدمات للضحايا والشهود ومن بينها إنشاء وحدات لرعاية الشهود في كل مكتب من مكاتب الدائرة. وترأست أيضاً منتدى المشاركة المجتمعية في الدائرة الذي دعا جميع الجمعيات الخيرية الرئيسية والمنظمات الممثلة (المنظمات غير الحكومية) إلى المساعدة في تحسين تقديم خدمات الدائرة للضحايا والشهود.

ولدي الخبرة في كيفية التعامل مع ضحايا الجرائم الخطيرة الذين يعانون من صدمات شديدة، ومن بين ذلك اللقاء المنتظم الذي أجره مع أقارب مأساة كرة القدم في هيلزبورو التي مات فيها ٩٧ من المشجعين.

وللدائرة وجود دولي قوي مع المدعين العامين المقيمين في أوروبا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، والخليج، وباكستان. واتخذت شخصيا مبادرات لتحسين التعاون القضائي الدولي في مجال استرداد الأصول.

الإبلاغ والاتصال

بصفتي الرئيس التنفيذي للدائرة، كانت إحدى مسؤولياتي الرئيسية هي إدارة العلاقات مع كبار أصحاب المصلحة لحماية استقلال المدعين العامين، وتأمين الدعم لبرامج الإصلاح والكفاءة، وبشكل حاسم للحصول على التمويل الكافي للدائرة. وكان من أهم إنجازاتي إقامة علاقات جديدة مع وزارة الخزانة في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥، مما أدى إلى واحدة من أفضل التسويات المالية في مراجعة الانفاق العام في عام ٢٠١٥ وعدم إجراء تخفيضات في ميزانية الدائرة. وتمكنت أيضا بالاشتراك مع الرئيس التنفيذي للهيئة القضائية من توفير موارد كبيرة لبرنامج التحول الرقمي للعدالة الجنائية.

بيان المؤهلات

موجز الحياة الوظيفية

- قائد من ذوي الخبرة والاحترام لدائرة الادعاء الملكية مع معرفة عميقة لنظام العدالة الجنائية في انكلترا وويلز.
- موظف حسابات حكومي مع خبرة كبيرة في قيادة وإدارة المنظمات بطريقة فعالة في فترات التغييرات الهامة.
- خبرة واسعة مع وزارة الخزانة في تأمين تسوية مالية قوية للدائرة.
- التمكين من خلال الانتظام في توفير الاحتياجات الرئيسية من تكنولوجيا المعلومات بنجاح من تغيير الأعمال المتعلقة بالميزانية وتحقيق الفوائد المرتقبة في الوقت المحدد.
- مدير فعال لأصحاب المصلحة الرئيسيين مع تحقيق تحسينات في الأداء عبر حدود الإدارات والوكالات.
- خبرة طويلة في اتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية في المسائل الشديدة التعقيد والحساسية.
- خبرة في التمثيل الدولي وفي التفاوض لدى الأمم المتحدة.
- خبرة في العمل مع شركاء دوليين في المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون.
- موظف مدني رئيسي من ذوي الخبرة الواسعة (٢٣ عاما من الخبرة) مع سجل حافل للعمل مع الموظفين القانونيين، والوزراء المعنيين بنظام العدالة الجنائية، وكبار القضاة بنجاح.
- عضو المجلس الوطني للعدالة الجنائية مع سجل حافل للعمل مع الحكومة والإدارات الحكومية المعنية بنظام العدالة الجنائية لوضع السياسات ومواءمة الخطط الاستراتيجية اللازمة لتحسين تقديم الخدمات بنجاح.

- خبرة كبيرة في تعميم المساواة والتنوع في الأعمال الأساسية.
- قائد فعال للغاية، يتحدى الحواجز الثقافية للتغيير ويقوم بتحسين الأداء ضمناً.
- سجل موثوق في الاعتراف بالمواهب، والحصول على أفضل أداء من الموظفين، وبناء علاقات قوية مع النقابات.
- الخبرة بصفته عضواً غير تنفيذي في إدارة حكومية مع التركيز على الإدارة الفعالة والقيادة.

موجز الخبرة المهنية

- ٢٠٠٧ - ٢٠١٦: الرئيس التنفيذي للمقر الرئيسي لدائرة الادعاء الملكية، لندن.
- ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦: مدير تطوير الأعمال بدائرة الادعاء الملكية، المقر الرئيسي، لندن.
- ١٩٩٩ - ٢٠٠٣: رئيس نيابة، دائرة الادعاء الملكية، نوتينغهامشاير.
- ١٩٩٦ - ١٩٩٩: رئيس قسم الدعاوى القضائية، دائرة الادعاء الملكية، المقر الرئيسي، لندن.
- ١٩٩٣ - ١٩٩٥: رئيس نيابة مساعد، دائرة الادعاء الملكية، إيست ميدلاندرز.
- ١٩٩١ - ١٩٩٣: مدير نيابة فرعية، دائرة الادعاء الملكية، كنت.
- ١٩٨٦ - ١٩٩١: وكيل نيابة، دائرة الادعاء الملكية، ويست ميدلاندرز.
- ١٩٨١ - ١٩٨٦: وكيل نيابة مساعد، وست ميدلاندرز.
- ١٩٧٩ - ١٩٨١: محامي متدرب، مكتب المحامين دودلي متروبوليتان، ويست ميدلاندرز.

التاريخ المهني

- الرئيس التنفيذي لدائرة الادعاء الملكية، ٢٠٠٧ - ٢٠١٦:
- المسؤوليات الرئيسية:
- الموظف المسؤول عن قيادة إدارة حكومية غير وزارية بميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه استرليني تقريباً وما يقرب من ٦٠٠٠ موظف.
- المسؤول عن قيادة برنامج الكفاءة والإصلاح في الدائرة استجابة للتخفيضات التي أجريت بالميزانية نتيجة لعملية مراجعة الإنفاق التي جرت في عام ٢٠١٠.
- تنفيذ برنامج لتحسين الأداء لضمان أن تقدم الدائرة أداءً محسناً، لا سيما فيما يتعلق بالأولويات الحكومية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والاحتياط، والإرهاب، والعائدات من الجرائم.
- عضو في المجلس الوطني للعدالة الجنائية الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن إقامة شراكات فعالة مع إدارات الحكومة المركزية، والمحامين الممارسين، ووكالات العدالة الجنائية، وكبار المسؤولين القضائيين من أجل تحقيق تحسينات في الأداء على نطاق المنظومة.

- المسؤول الأول المشترك عن برنامج المنبر المشترك المسؤول عن تصميم وقيادة التغيير الأساسي للأعمال في جميع أنحاء الدائرة.
- رئيس مجلس الكفاءة في الدائرة في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦ والمسؤول عن وضع برنامج لرقمنة نظام العدالة الجنائية.
- المدافع عن المساواة والتنوع في الدائرة.
- الإنجازات الرئيسية:
 - توسيع نطاق الدائرة بنجاح بتكليفها بملاحقة القضايا الضريبية، وقضايا المعاشات، والقضايا الصحية، وقضايا الأراضي.
 - تنفيذ برنامج الكفاءة في الدائرة الذي أدى إلى تخفيض عدد الموظفين بمقدار الثلث، وتخفيض الموارد المخصصة للوظائف المؤسسية بمقدار النصف مع مواصلة تحسين الأداء والاستجابة للزيادة الكبيرة في حجم العمل.
 - تأمين واحدة من أفضل التسويات المالية التي أمكن الحصول عليها من أي إدارة حكومية في مراجعة الإنفاق لعام ٢٠١٥.
 - تنفيذ برنامج الكفاءة الذي بدأ التحول الرقمي في الدائرة بنجاح.
 - تأمين الدعم الوزاري وتمويل الخزانة لبرنامج المنصة المشتركة الذي سيتم التحول الرقمي لنظام العدالة الجنائية.
 - تنفيذ المبادرة المتعلقة بإدارة القضايا بوجه أفضل في محاكم التاج، ومبادرة استبدال الاجراءات المستعجلة في محاكم الصلح بنجاح.
 - الاعتراف بأن الدائرة هي الإدارة الحكومية التي وضعت أكثر المعايير تنوعاً لتمثيل النساء والسود والأقليات والجماعات الإثنية في الوظائف العليا.
 - السجل القوي للحفاظ على معنويات الموظفين وبناء معنوياتهم طوال فترة التغيير الكبير وتخفيض عددهم.
- مدير تطوير الأعمال، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦:
 - المسؤوليات الرئيسية:
 - المسؤولية المباشرة عن تحديث الدائرة استجابة لجدول أعمال النائب العام المتعلق بالإصلاح.
 - الدور القيادي في تصميم وتقديم الخدمات المشتركة بين المؤسسات لمبادرات التغيير المتعلقة بنظام العدالة الجنائية.
 - الدور القيادي في تحقيق خطوة أخرى في إدارة أصحاب المصلحة، لاسيما مع الشرطة.
 - تصميم وتقلص نظام جديد لإدارة الأداء.
 - الإنجازات الرئيسية:
 - النجاح في توسيع نطاق الدائرة بتناول مهام جديدة بما في ذلك المسؤولية عن توجيه الاهتمامات والمحاكمات السرية.
 - تنفيذ مبادرة تغيير نظام العدالة الجنائية الرئيسية بشأن "لا عدالة بدون شهود"، و"العدالة الجنائية"، و"بسيطة وسريعة وموجزة" في الوقت المناسب للميزانية، ومع ادخال تحسينات كبيرة على الأداء.
 - إقامة علاقة بناءة جديدة مع الشرطة لإصلاح "فريق الادعاء" التابع لنظام العدالة الجنائية.
 - وضع ثقافة جديدة لإدارة الأداء في الدائرة تتضمن إطاراً لتحسين الأداء.

- رئيس نيابة، نوتنغهامشير، ١٩٩٩-٢٠٠٣):
- المسؤوليات الرئيسية:
- القيادة والإدارة والمسؤولية عن ميزانية المكتب الذي يضم ١٥٠ محامياً ومساعداً قانونياً وإدارياً.
- المسؤولية عن قبول وملاحقة جميع القضايا التي تقدمها الشرطة في نوتنغهامشير.
- القيادة الوطنية لاستجابة نظام العدالة الجنائية لمبادرة رئيس الوزراء بشأن "جريمة الشارع".
- الإنجازات الرئيسية:
- التحسن الكبير في أداء نظام العدالة الجنائية في نوتنغهامشير فيما يتعلق بجميع المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك هدف الحكومة للمجرمين الأحداث العائدين.
- الاستجابة الوطنية القوية لمبادرة جريمة الشارع التي توفر سمعة إيجابية جديدة لاتخاذ القرارات القوية والمتوازنة، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخطيرة والبارزة.
- رعاية المواهب بالمكتب وترشيح شخصين لرئاسة النيابة في المستقبل.
- رئيس قسم الدعاوى القضائية، دائرة الادعاء الملكية، المقر الرئيسي، ١٩٩٦ - ١٩٩٩.
- المسؤوليات الرئيسية:
- وضع سياسة الادعاء في الدائرة، وتقديم المشورة للمدعين بشأن التطورات في السوابق القضائية والتشريعات الجديدة.
- المسؤول الرئيسي عن الرد على استفسارات الجمهور، مثل استفسار ماكفرسون عن وفاة ستيفن لورانس.
- المسؤول الرئيسي عن المذكرات المقدمة للجان مختارة مثل اللجنة المعنية بإقامة العدل، ولجنة الشؤون الداخلية المختارة.
- الإنجازات الرئيسية:
- تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩٦، وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، وقانون السرقة (المعدل) لعام ١٩٩٦ بالدائرة بنجاح.
- الاستجابة بطريقة موثوقة لاستفسار ستيفن لورانس.
- تقديم ردود كتابية وشفوية معقولة ومدروسة للجان المختارة.

الخبرة دولية

- مندوب المملكة المتحدة لدى اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة المعنية بوضع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٩-٢٠٠٠).
- عضو في فريق الخبراء العامل المعني بمشروع لائحة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- رئيس البعثة الموفدة إلى الإمارات العربية المتحدة وإسبانيا لزيادة المبالغ المستردة من عائدات الجريمة (٢٠١٣).
- مندوب المملكة المتحدة في المنتدى الاستشاري لوحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (٢٠١٤).

الخبرة الأخرى ذات الصلة

- عضو ثم نائب رئيس لجنة القانون الجنائي في نقابة المحامين، اللجنة التمثيلية للمحامين الذين يمارسون القانون الجنائي في إنكلترا وويلز (١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦).
- عضو غير تنفيذي في المجلس الاستراتيجي لدائرة الادعاء الملكية (٢٠١٦ حتى الآن).

التعليم والتأهيل المهني

- التأهيل للعمل بالمحاكم العليا (القانون الجنائي)، ٢٠٠١.
- القبول للمرافعة أمام المحاكم العليا في إنكلترا وويلز، ١٩٨١.
- المعهد العالي للقانون بمدينة تشيستتر، الامتحان النهائي للقياد بنقابة المحامين، ١٩٧٩.
- بكالوريوس في القانون، جامعة برمينغهام، ١٩٧٨.

اللغات

- الإنكليزية: اللغة الأم.
- الفرنسية: يحضر حاليا دورة للغة الفرنسية.

المنشورات

المقالات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية:

- “Trial Procedure”, ‘The International Criminal Court’, editor Roy S Lee, 2001.
- “Confirmation Hearing to Trial”, International Prosecution of Crimes under International Law’, 2001.
- “The United Kingdom”, ‘The Rome Statute and Domestic Legal Order’ 2005.

المقالات المنشورة في مجلة القانون الجنائي:

- “The Human Rights Act 1998 – Shifting the Burden”. August 2000.
- “Judge Directed and Judge Ordered Acquittals”. September 1997.

الجوائز والتقدير

- حاصل على وسام الحمّام- مع الإدراج بقائمة الشرف في عيد ميلاد الملكة في عام ٢٠١٢ لمساهمته في الخدمة العامة.
- مرشح بشدة لجائزة البطولة السنوية في سباق اتاحة الفرصة في عام ٢٠١٤ لالتزامه بتطوير مواهب المجتمعات السوداء والأقليات الاثنية.

٨- لو، إمباكيه (السنغال)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

- آب/أغسطس ٢٠١٥ حتى الآن: مسجل بالمحكمة العليا:
- عضو اللجنة المعنية بتحديث النصوص المتعلقة بالمحكمة العليا (المرسوم التنفيذي للقانون الأساسي، والمرسوم المتعلق بالنظام المالي للمحكمة، والنظام الداخلي للمحكمة).
- الرقمنة والحد من استخدام المواد في الإجراءات.
- إعداد ملفات القضايا للدوائر العاملة، ووضع قوائم المحاكم، وإرسال جدول القضايا إلى رئيس نقابة المحامين، ورئيس مجلس الموظفين القضائيين، والمحامين المتدربين بالبريد الإلكتروني.
- أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ - تموز/يوليه ٢٠١٥: مسجل رئيسي مؤقت لمحكمة إمبرور المحلية:
- إدارة جميع أعمال قلم المحكمة (توجيه وتنسيق الأنشطة والإشراف عليها والتوافق بينها، والتعامل مع الأموال العامة، وحفظ الأختام، واتخاذ المبادرات والمسؤوليات).
- إدارة موظفي قلم المحكمة (الكاتب الرئيسي، والأمناء، والمترجمين الشفويين القضائيين، ومندوبي الأمن، وموظفي الدعم).
- اعتماد وإصدار جميع أحكام وقرارات المحكمة.
- آب/أغسطس ٢٠٠٨ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٢: المسجل المسؤول عن التنسيق بالمحكمة العليا:
- إدارة الطعون (تلقي جميع الطعون المقدمة إلى المحكمة وتسجيل القضايا المدرجة في القائمة).
- إعداد ملفات القضايا لجميع الدوائر (الجنائية والمدنية والتجارية والعمالية والإدارية).
- إقامة مكتب التمثيل الحكمي بالمحكمة.
- حلقة الاتصال بين المحكمة والمحامي والمتهم.
- عضو في فريق المشتريات العامة.
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - آب/أغسطس ٢٠٠٨: مسجل بمحكمة النقض:
- موظف المحكمة المسؤول عن الدائرة المدنية والتجارية والدائرة الجنائية.
- شباط/فبراير ٢٠٠٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: مسجل بالمحكمة العليا في داكار:
- موظف المحكمة المسؤول عن الدائرة المدنية والتجارية الثالثة.
- آب/أغسطس ٢٠٠٥ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: المسؤول عن لجنة صياغة الأحكام الصادرة عن المحاكم المحلية في داكار وبيكين وروفيسك التابعة لوزارة العدل:
- المسؤول عن صياغة الآلاف من الأحكام.
- الإشراف على مجموعة الموظفين التابعين للأمانة.

بيان المؤهلات

مسجل رئيسي.

الخبرة المهنية

- آب/أغسطس ٢٠١٥ حتى الآن: مسجل بالمحكمة العليا.
- أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ - تموز/يوليه ٢٠١٥: مسجل رئيسي مؤقت لمحكمة إمبرور المحلية.
- آب/أغسطس ٢٠٠٨ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٢: المسجل المسؤول عن التنسيق بالمحكمة العليا.

- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - آب/أغسطس ٢٠٠٨: مسجل بمحكمة النقض.
- شباط/فبراير ٢٠٠٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: مسجل بالمحكمة العليا في داكار.
- آب/أغسطس ٢٠٠٥ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: المسؤول عن لجنة صياغة الأحكام الصادرة عن المحاكم المحلية في داكار وبيكين وروفييسك التابعة لوزارة العدل.

التعليم

- ٢٠١٦ - ٢٠١٧: ماجستير ١ في القانون العام: خيار العلاقات الدولية (مستمر؛ جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار).
- ٢٠١١ - ٢٠١٢: بكالوريوس في القانون (القانون العام) (ليسانس ٣ في القانون العام): خيار العلاقات الدولية (جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار).
- ٢٠١٠ - ٢٠١١: بكالوريوس في القانون (القانون العام) (ليسانس ٢ في القانون العام): خيار المالية العامة (جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار).
- حزيران/يونيه ٢٠٠٣ - آب/أغسطس ٢٠٠٣: المستوى العالي المتقدم (اللغة الإنكليزية للطلبة الدوليين بجامعة سوفولك).
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - شباط/فبراير ٢٠٠٢: دورة تدريبية في المنظمة المعنية بتنسيق قانون الأعمال التجارية في أفريقيا.
- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١: أطروحة بعد الانتهاء من التدريب (الموضوع: قرينة البراءة).
- ١ آذار/مارس ٢٠٠١ - ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١: تدريب داخلي في محكمة تيس الإقليمية.
- أيار/مايو ٢٠٠٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١: التدريب في مركز تدريب الموظفين القضائيين (المعهد الوطني للإدارة والقضاء سابقا).

اللغات

- الفرنسية: قراءة وكتابة ومحادثة.
- الإنكليزية: قراءة وكتابة ومحادثة.
- الإسبانية: مبتدئ.
- العربية: مبتدئ.

الهوايات والاهتمامات

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- القراءة.
- الرياضة.

ماكنتوش، كيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أعتقد أن ممارستي للقيادة العليا، ومعرفتي القوية بالحاكم الجنائية الدولية، وخبرتي الميدانية في مجموعة من حالات النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان الجماعية ستمكني من أداء الدور المحفوف بالتحديات الذي يضطلع به الموظف الإداري الرئيسي في المحكمة الجنائية الدولية بنجاح.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تعاملت بنجاح مع مجموعة واسعة من القضايا القانونية والإدارية والتنظيمية المعقدة كنايبة للمسجل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة وإلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في آلية الأمم المتحدة المعنية بتصريف أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد تطلبت هذه الفترة المفعمة بالأحداث تقليص حجم مؤسسة واحدة وإنشاء وإدارة مؤسسة أخرى في قارتين في وقت واحد. ولتحقيق هذه الغاية، أدخلت تعديلات على السياسات والإجراءات القائمة، ووضعت سياسات وإجراءات جديدة، وأعدت تشكيل خدمات الدعم، ونفذت أسلوباً محسناً للعمل، وتمكنت بذلك من الحفاظ على المستوى الممتاز للدعم بعدد أقل من الموظفين. وعملت أيضاً بشكل وثيق مع المسجل في وضع آخر ميزانيتين لمدة سنتين لكلتا المؤسستين، وبعد حصولي على تفويض من مقر الأمم المتحدة بشأن الموارد المالية والبشرية، أشرفت على مجموعة واسعة من الموظفين والمسائل المالية.

ولقد اعتمدت في هذا الدور على الخبرة المكتسبة من عملي بصفة رئيسة للشؤون الإنسانية في منظمة أطباء بلا حدود الدولية مدة تبلغ أربع سنوات وإدارتي للشؤون السياسية والدعوة في هذه المنظمة وبصفتي عضوة في منصة صنع القرارات للعمليات التي تقوم بها المنظمة في أكثر من ٣٠ بلداً في جميع أنحاء العالم (بميزانية تتراوح بين مليونين و ٣٠٠ مليون يورو سنوياً)، ومن المسؤولية المالية والاستراتيجية التي كانت على عاتقي مدة خمس سنوات بصفتي عضوة في مجلس إدارة منظمة أطباء بلا حدود في هونغ كونغ. وأسعى الآن إلى تحسين فعليتي في القيادة وفعالية الموظفين، واستثمرت في الفرص المتاحة لتطوير القيادة، وأكملت مؤخرًا برنامجاً تنفيذياً مدته ستة أشهر في القيادة الإبداعية.

ولدي فهم فريد بعمل المحاكم الدولية واحتياجات العملاء المختلفين لقلم المحكمة، حيث عملت ليس كنايبة للمسجل فقط ولكن أيضاً كمساعدة قانونية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عدة لسنوات، وفترات أقل للدفاع والدفاع. ولدي أيضاً خبرة في مجال الدفاع الجنائي من الجهاز القضائي لبلدي، وأنا مؤهلة لممارسة القانون في المملكة المتحدة.

وعشت سنة واحدة في رواندا بعد الإبادة الجماعية، كما عشت في البوسنة والهرسك في بداية فترة ما بعد الحرب بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. في الآونة الأخيرة، قضيت سنة في كمبوديا. وعند مغادرتي للأمم المتحدة للعمل مع منظمة أطباء بلا حدود، سافرت كثيراً إلى مناطق العمليات الميدانية في جميع أنحاء العالم، واجتمعت مع الضحايا والسلطات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، وتعاونت مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأعتقد أن هذه الخبرة الميدانية المتنوعة ستكون حاسمة في تحقيق نتائج فعالة في مجموعة من المجالات التي تقع تحت مسؤوليتي كمسجل - من العلاقات الخارجية إلى الأمن وحماية الشهود - وستساعدني على الاستجابة للاحتياجات المختلفة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين مع المحكمة. وأعتقد أيضاً أن هذا التنوع في المنظور سيساعدني على تشجيع وتعزيز اتصال كل موظف من موظفي قلم المحكمة بالمهمة الأساسية للمحكمة، التي أعتقد أنها حاسمة لنجاح المؤسسة.

إنني واثقة من أن لدي المهارات والخبرات اللازمة لإدارة الشؤون الإدارية للمحكمة، وخدمات المحكمة، والعمليات الخارجية بكفاءة وفعالية، ولإقامة علاقات مفتوحة وشفافة وبناءة مع جميع الذين

سأكون مسؤولة أمامهم. وسأسعى جاهدة إلى تنسيق وتبسيط العمليات وتحفيز وتركيز جميع الموظفين على هدفنا المشترك، وهي غايات أعطيت لها الأولوية من قبل وأعتقد أنني حققتها بنجاح في مناصبي الحالي ومناصبي السابقة. وسأركز على ثقافة الخدمة، وسأضع واجب قلم المحكمة تجاه المتعاملين معها في المقدمة وسأركز على ذلك: من الضحايا والشهود إلى القضاة، ومن المدعين العامين إلى محامي الدفاع والمحتجزين، ومن الدول الأطراف وسلطات الدولة المضيفة إلى المجتمع المدني والجمهور.

ومن دواعي الشرف العظيم أن أتصدى لهذا التحدي.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية

— تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ - حتى الآن: نائبة مسجل؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي. مسؤولة عن شعبة خدمات الدعم القضائي في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الاحتجاز، وعمليات المحاكمة، وخدمات اللغات، ودعم الشهود وحمائهم، والسجلات القضائية، والمساعدة القانونية، والدفاع)، وكلفت بالإضافة إلى ذلك بالإشراف على الاتصالات والتوعية، فضلا عن محفوظات المؤسسة، وكنت حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ نائبة مزدوجة لمسجل آلية الأمم المتحدة المعنية بتصريف أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وعملت بشكل وثيق مع المسجل في وضع آخر ميزانيتين لفترة سنتين خافضتين لحجم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وموسعتين في نفس الوقت لنطاق الآلية، ونظرا لحصولي على نفس التفويضات المالية التي حصل عليها المسجل من مقر الأمم المتحدة، كنت أنوب عنه في مجموعة واسعة من المسائل الإدارية، والمالية، والدبلوماسية، وشؤون الموظفين.

— حزيران/يونيه ٢٠١١ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: مستشارة مستقلة: القانون الدولي الإنساني، السياسات والممارسات، بنوم بنه. وفي هذه الفترة، أدت بحثا بشأن تأثير قوانين مكافحة الإرهاب في ١٤ دولة على العمل القائم على المبادئ الإنسانية في تلك الدول لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية والمجلس الترويجي للاجئين، ونسقت عمل العديد من الباحثين المشاركين. وأعتقد أن التقرير الذي نتج عن ذلك لا يزال أكثر المنشورات حجية في هذا المجال. وساهمت أيضا في التقييم الذي قامت به اليونيسيف لقابلية نهجها القائم على حقوق الإنسان للبرمجة؛ ووضعت نماذج تدريبية للمبادرة الإنسانية المشتركة بين منظمة الحماية والمساعدة الإنسانية وجامعة هارفارد، وشاركت في إعداد موجز لسياسة معهد التنمية الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني.

— آب/أغسطس ٢٠٠٧ - آب/أغسطس ٢٠١٢: عضوة في مجلس إدارة منظمة أطباء بلا حدود، هونغ كونغ، وكنت المسؤولة المالية والاستراتيجية عن عمليات منظمة أطباء بلا حدود في هونغ كونغ (الدخل السنوي ٥٠ مليون دولار أمريكي تقريبا).

— حزيران/يونيه ٢٠٠٧ - أيار/مايو ٢٠١١: رئيسة الشؤون الإنسانية في منظمة أطباء بلا حدود، أمستردام. وبصفتي رئيسة للشؤون الإنسانية في المركز التنفيذي للمنظمة في أمستردام (نفقات تتراوح بين مليونين و٣٠٠ مليون يورو سنويا)، كنت مسؤولة عن إسداء المشورة القانونية والسياساتية لعمليات المنظمة في أكثر من ٣٠ بلدا حول العالم. واقترحت ميزانية الإدارة وكنت مسؤولة عنها، وأدرت فريقا من المستشارين في المقر، وعينت مجموعة من الموظفين المعيّنين بالشؤون الإنسانية لإرسالهم إلى الميدان في بعثات أطول أجلا لتقديم الدعم القانوني والسياساتي والتوعية. وأصدرت عددا من التقارير الدولية عن الأزمات الإنسانية، وكفلت التدريب لجميع موظفي المنظمة الميدانيين على المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان والتوعية والحماية. وعينت خبيرا في الشؤون

الجنسانية لاستعراض عمليات منظمة أطباء بلا حدود من منظور جنساني والعمل مع الطواقم الطبية على التصدي بصورة فعالة وشاملة للعنف الجنسي. وزرت بانتظام البعثات الميدانية لتعزيز التحليلات الإنسانية والقانونية والاستجابة لها، وشاركت في المنبر الأسبوعي لاتخاذ القرارات التنفيذية في المقر. وفي السنة الأخيرة، اقترحت ونفذت الدمج بين إدارات التحليل والتوعية في مكاتب المنظمة في لندن، وتورنتو، وبرلين، وأمستردام ووضعتها جميعها تحت قيادتي العامة.

— آذار/مارس ٢٠٠٣ – أيار/مايو ٢٠٠٧: مستشارة في القانون الدولي بمنظمة أطباء بلا حدود، أمستردام. قدمت ونسقت في هذا المنصب المشورة القانونية للمنظمة؛ ووضعت سياسات بشأن القضايا المتصلة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية؛ وقمت بزيارات ميدانية لإعطاء توجيهات قانونية وسياساتية محددة، ونظمت وقدمت التدريب للموظفين الميدانيين في مجال القانون الدولي، والحماية، وحقوق الإنسان، والتوعية. ووضعت سياسة بشأن التعاون مع آليات العدالة الدولية وقمت بتنفيذها، وقدمت مناقشة بشأن هذه المسألة في القطاع الإنساني الأوسع نطاقا. وكتبت ونشرت ورقات ومقالات لدعم واستكشاف مواقع المنظمة، ومثلت المنظمة مرارا في المؤتمرات والندوات وغيرها من المنتديات الدولية.

— آب/أغسطس ٢٠٠٥ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: محامية بقسم الاستئناف، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي؛ قمت في هذه الفترة القصيرة من العمل بتنسيق أعمال الادعاء في عدة طعون.

— تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ – شباط/فبراير ٢٠٠٣: موظفة قانونية، دائرة الاستئناف، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي. بصفتي رئيسة للفريق الناطق بالفرنسية في الدائرة الابتدائية، أشرفت على عمل عدد من المحامين المبتدئين في قضية متعددة المتهمين. وعند انتهاء هذه القضية، نقلت إلى دائرة الاستئناف حيث قمت بتنسيق العمل في أحد الطعون الرئيسية وتعاملت مع عدة طعون تمهيدية باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

— آب/أغسطس ١٩٩٩ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠: موظفة قانونية معاونة؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لاهاي وأروشا. أنشأت بالاشتراك مع المشرف على عملي وحدة قانونية لدعم قضاة دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي يقع مقرها في لاهاي. وأعدت البحوث والنصوص القانونية للقضاة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وبصفتي جهة التنسيق والاتصال مع المحكمة في أروشا، أشرفت على إيداع وتوزيع الوثائق القضائية. وسافرت مع خمسة قضاة إلى أروشا لتقديم الدعم القانوني خلال جلسات الاستماع في الاستئناف.

— تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ – تموز/يوليه ١٩٩٩: مستشارة قانونية رئيسية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سراييفو. بصفتي أول من يشغل هذا المنصب في إدارة حقوق الإنسان، وضعت تركيزا جديدا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونسقت العمل الذي يقوم به ٢٧ موظفا ميدانيا في هذا المجال. وخلال فترة ولايتي، اشتركت مع الزملاء الدوليين، وعلى وجه الخصوص المحامين البوسنيين المحليين، في وضع استراتيجية للتفاوض لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الإطار القانوني لحقوق الإنسان الذي أدخل مؤخرا. وكنت أيضا جهة تنسيق للشؤون الجنسانية في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

— آب/أغسطس ١٩٩٨ – تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٩: موظفة بحوث معاونة، معهد التنمية الخارجية، لندن. في إطار برنامج البحوث الذي يقوم به معهد التنمية الخارجية بشأن حقوق الإنسان في الاستجابة الإنسانية، أجريت بحثا وقدمت ورقتين: "الاتفاق على القواعد الأساسية في جنوب السودان" (كاتب مشارك)، التي تنطوي على بحث ميداني في جنوب السودان، و"مبادئ العمل الإنساني في القانون الإنساني الدولي".

- كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - آب/أغسطس ١٩٩٨: مساعدة قانونية للقاضي كاسيسي، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي. بصفتي المساعدة القانونية المكلفة بمساعدة القاضي كاسيسي، قمت ببحوث قانونية لمساعدته في عمله في عدة محاكمات وأول استئناف يقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (تاديتش). ومن بين العناصر الهامة التي تناولها البحث تحديد معالم المساعدة والتحرير في القانون الدولي، ونطاق الولاية القضائية لأغراض الطلبات التمهيدية، وركن الموافقة فيما يتعلق بالاغتصاب كجريمة حرب، وتعريف الأشخاص المشمولين بالحماية في اتفاقيات جنيف.
- تموز/ يوليه ١٩٩٧ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: موظفة بحوث رئيسية، مركز حقوق الإنسان بجامعة إسكس، كولشستر. كلفت بكتابة ورقة معلومات أساسية لمؤتمر دولي سيعقد برعاية حكومة المملكة المتحدة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأزمات الحادة، كجزء من الاستعراض الذي تقوم به الحكومة للسياسة الخارجية في مجال حقوق الإنسان. وعُرضت الورقة على المؤتمر وقام مركز حقوق الإنسان بالجامعة بنشرها بعد ذلك.
- أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦: موظفة ميدانية لحقوق الإنسان، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كيغالي. بدأت هذه البعثة بصفتي عضوة في فريق ميداني في روهنغيري وكنت مكلفة برصد حالة حقوق الإنسان بصفة عامة وأوضاع الاحتجاز بصفة خاصة. وبعد سبعة أشهر، طلب مني الانتقال إلى مقر البعثة في كيغالي لتنسيق رصد الاحتجاز في جميع أنحاء رواندا. وفي هذا المنصب، وضعت إجراءات موحدة لرصد الاحتجاز، وحللت المعلومات الواردة من الميدان لإعداد تقرير شهري عن البعثة.
- أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: محامية متدربة، مكتب المحامين هودج وجونز وألين، لندن. أكملت المواد التدريسية التي تستغرق سنتين والتي تتضمن الدفاع الجنائي، والتقاضي المدني، والأسرة، والتميز، وقانون الصحة العقلية. وأعددت موجزات، وأجريت مقابلات مع العملاء، ومثلتهم أمام المحاكم الأدنى درجة ومحاكم الصحة العقلية. وحصلت على شهادة التأهيل للعمل كمحامية. وقبلت في جدول المحامين في إنكلترا وويلز.

الارتباطات المهنية الأخرى

- عضوة في لجان خبراء وأفرقة استشارية مختلفة ومن بينها لجنة الخبراء المعنية بالإطار القانوني الدولي للعمل الإنساني وتطبيق المبادئ الإنسانية عمليا (٢٠١٦)، وفريق الخبراء القانونيين التابع لمعهد شاتام هاوس والمعني بالتحديات القانونية لإشراك الجهات الفاعلة من غير الدول (٢٠١٦)، والفريق الاستشاري التابع لمركز التبادل والشؤون الإنسانية في جنيف المعني بمشروع الأولويات الإنسانية، واجتماعات الخبراء المعنية بالحماية الإنسانية والمبادئ الإنسانية والمساءلة الإنسانية (٢٠١٥ - ٢٠١٦)، والفريق الاستشاري التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر المعني بالمعايير المهنية لأعمال الحماية (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)؛
- محاضرة زائرة في برامج دراسية مختلفة للماجستير في مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي في جامعة أمستردام، وجامعة وسط أوروبا، وجامعة أوترخت، وجامعة ييل مثلا.

التعليم

التعليم الأكاديمي

- ١٩٩٦ - ١٩٩٧: ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان (مع الامتياز)، جامعة إسكس.

- ١٩٩٠ - ١٩٩٢: امتحان التأهيل المهني المشترك، تحائيات نقابة المحامين، جامعة نورثومبريا.
- ١٩٨٥ - ١٩٨٩: بكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف)، التاريخ (الدرجة الأولى)، جامعة ساسكس.

الرئاسة/ الإدارة التنفيذية

- نيسان/أبريل ٢٠١٧: "المراجعة الشاملة" لقيادات الأمم المتحدة، كلية موظفي الأمم المتحدة، تورينو.
- آذار/مارس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٦: برنامج القيادة التنفيذية؛ مدرسة ثانك للقيادة الإبداعية، أمستردام.
- نيسان/أبريل ٢٠١٣: برنامج القادة في الأمم المتحدة بشأن القيادة والتحديات العالمية؛ كلية موظفي الأمم المتحدة، جنيف.
- أيار/مايو ٢٠٠٩: القيادة والتأثير، العمل بذكاء، لندن.

المنشورات

- Mar 2016: "The Framework of Humanitarian Action in the Face of Contemporary Challenges" in Hommage à Jean Pictet, Editions Yvon Blais.
- July 2013: Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, UNOCHA and Norwegian Refugee Council.
- Oct 2011: Counter-terrorism and humanitarian action: tensions, impact and ways forward, Humanitarian Policy Group.
- July 2011: "Holder v Humanitarian Law project: implications for humanitarian action: a view from Médecins sans Frontières" in Suffolk Transnational Law Review.
- Dec 2010: "Reclaiming Protection as a Humanitarian Goal: Fodder for the Faint-Hearted Aid Worker" in Journal of International Humanitarian Legal Studies.
- Mar 2007: "Beyond the Red Cross: the protection of independent humanitarian organizations and their staff in IHL" in International Review of the Red Cross.
- Dec 2005: "The development of the International Criminal Court: some implications for humanitarian action" in Humanitarian Exchange.
- May 2005: "How Far Can Humanitarian Organisations Control Co-operation with International Tribunals?" in Journal of Humanitarian Assistance.
- Mar 2004: "Note for humanitarian organizations on cooperation with international tribunals" in International Review of the Red Cross.
- Mar 2000: The 'Agreement on Ground Rules' in South Sudan, Humanitarian Policy Group.
- Mar 2000: The Principles of Humanitarian Action in International Humanitarian Law, Humanitarian Policy Group.
- Apr. 1998: International Responses to Acute Crisis: supporting human rights through protection and assistance, University of Essex Human Rights Centre.

اللغات

- الإنكليزية: اللغة الأم.
- الفرنسية: بطلاقة (اجتازت امتحان إجادة اللغة في الأمم المتحدة).
- الهولندية: بطريقة موثوقة.
- الأسبانية: بطريقة موثوقة/أساسية.

١٠ - مانساراي، فاتماتا بنتا (سيراليون)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أبعث إليكم هذه الرسالة للتقدم لمنصب المسجل بالمحكمة الجنائية الدولية. وأعمل حالياً مسجلة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، وهو المنصب الذي أشغله منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقبل ذلك، عملت في مناصب قيادية وإدارية عليا مختلفة في إحدى المحاكم الجنائية الدولية وعدة منظمات غير حكومية. وعلى وجه الخصوص، عملت مسجلة بالنيابة في قلم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ومسجلة للمحكمة الخاصة لسيراليون، ومسجلة بالنيابة في المحكمة الخاصة لسيراليون، ونائبة مسجل في المحكمة الخاصة لسيراليون، ورئيسة قسم الاتصال في المحكمة الخاصة لسيراليون. وكنت أيضاً الممثلة القطرية للجنة النسائية المعنية باللاجئات والأطفال وشريكة في اللجنة لحمايتهم، كما كنت الموظفة المسؤولة عن الشؤون الجنسانية في الحملة من أجل الحكم الرشيد.

وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية، بصفتها محكمة جنائية دولية دائمة، دوراً في غاية الأهمية في النهوض بالعدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب في بيئة عالمية تزداد فيها التحديات. ولذلك، من المهم أن تنجح هذه المحكمة. وبعد أن عملت على نطاق واسع مع المنظمات الشعبية والأفراد الذين يتحملون بشكل مفرط وطأة الحرب والذين شاهدوا بأنفسهم الآثار المترتبة على الجرائم البشعة التي ارتكبت أثناء الصراع الذي دام عقداً من الزمن في سيراليون، أتطلع بشغف إلى الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالنظر إلى دوافعي وسيرتي الذاتية، أعتقد أنني في وضع جيد للمساهمة في نجاح المحكمة الجنائية الدولية.

ولدي أكثر من ١٨ عاماً من الخبرة في الشؤون الإدارية، من بينها أكثر من ١٤ عاماً من الخبرة في العمل مع محكمة جنائية دولية. وقد تمكنت نتيجة لخبرتي المهنية الواسعة من بناء رؤية استراتيجية مختلفة تشمل الدورة الحياتية الكاملة للمؤسسات: التصميم، والإنشاء، والإدارة، وإنجاز الولاية المؤسسية. وعلى وجه التحديد، قمت بدور محوري في إنشاء وبدء تشغيل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ووضعت برنامجاً للتوعية حاز القبول على نطاق واسع، وأدرت المحكمة الخاصة لسيراليون ومكتب اللجنة النسائية في سيراليون، وكنت المسؤولة عن تصفية أعمال المحكمة الخاصة لسيراليون بعد انتهاء ولايتها في عام ٢٠١٣.

وفي فترة ولايتي كمسجلة للمحكمة الخاصة لسيراليون، أشرفت ونسقت على نحو فعال تقديم خدمات الدعم القضائي والقانوني والإداري إلى جميع أجهزة المحكمة ومحامي الدفاع. وسمح ذلك بإجراء عدة محاكمات والنظر في عدة طعون معقدة في ثلاثة بلدان هي سيراليون وهولندا ورواندا - بما في ذلك محاكمة السيد تشارلز تاييلور في هولندا.

ولدي خبرة كبيرة في إدارة الموارد البشرية فضلاً عن إدارة الميزانية والمالية القائمة على التبرعات في إحدى المحاكم. ولدي أيضاً خبرة واسعة في مجال التواصل والعلاقات الخارجية بعد أن عملت كقناة اتصال في إحدى المحاكم الدولية.

وستسمح لي دوافعي الشخصية، وخبرتي العملية الكبيرة بصفتي مسجلة لمحكمة جنائية دولية، ومهاراتي في مجال التوعية والمهارات الدبلوماسية، بالخوض في تعقيدات المحكمة الجنائية الدولية والاضطلاع بمسؤوليات المسجلة على النحو المبين في إعلان الشواغر رقم ID 13121.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية

- مسجلة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ - حتى الآن):
بتعيين من الأمين العام للأمم المتحدة برتبة مد - ٢:

- القيادة:
- مسؤولة عن إدارة الموارد البشرية والمالية للمحكمة.
- التنسيق مع جميع أجهزة المحكمة، والإشراف على توفير خدمات الدعم الإداري المناسبة لأجهزة المحكمة الأخرى التي تؤدي مهامها عن بعد.
- الإشراف على المهام غير القضائية/ الجارية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون بما في ذلك الإشراف على الأحكام وتوفير الحماية للشهود ودعمهم.
- التنظيم/الإدارة/الاتصال:
- مسؤولة عن إعداد وعرض ميزانية المحكمة على لجنة الرقابة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة.
- مسؤولة عن إقامة علاقات مع لجنة الرقابة التابعة لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ورئيس المحكمة وغيره من المسؤولين في المحكمة، وحكومة الدولة المضيفة، والمسؤولين بالأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومثلي المجتمع المدني.
- الاتصال بالبلدان المانحة، والأمم المتحدة، ولجنة الرقابة التابعة للمحكمة لإبلاغها بأهمية العمل الذي تقوم به المحكمة والتحديات التي تواجهها.
- التنسيق مع الدول بشأن تنفيذ الاتفاقات الثنائية.
- مسؤولة عن وضع استراتيجيات لجمع التبرعات وتنفيذها.
- مسجلة بالنيابة، المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، بتعيين من الأمين العام للأمم المتحدة برتبة مد -٢، بما يتناسب مع تقليص مهام المؤسسة:
- القيادة:
- الإشراف على إطلاق وبدء العمليات الأولية المتعلقة بالمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون بنجاح، بما في ذلك المسؤولية المفترضة عن الأعمال الجارية.
- وضع توجه استراتيجي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون من أجل تحقيق أهداف نظامها الأساسي، بما في ذلك الانتقال السلس للمهام المستمرة من المحكمة الخاصة لسيراليون إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.
- وضع هياكل ونظم إدارية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، بما في ذلك قواعد ولوائح وسياسات وتوجيهات عملية لحسن سير العمل بالمحكمة.
- التأكد من استمرار المهام الرئيسية الجارية - إنفاذ الأحكام، وحماية الشهود، والتعاون القانوني مع الدول، وإدارة المحفوظات - بنجاح.
- التنظيم/الإدارة/الاتصال:
- مسؤولة عن وضع وإدارة ميزانية جديدة، ووضع استراتيجية لجمع التبرعات، والإشراف على تطوير تكنولوجيا المعلومات، وتعيين موظفين جدد، واكتساب مساحة مادية.
- مسؤولة عن إقامة علاقات مع لجنة الرقابة التابعة لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ورئيس المحكمة وغيره من المسؤولين في المحكمة، وحكومة الدولة المضيفة، والمسؤولين بالأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومثلي المجتمع المدني.
- المحكمة الخاصة لسيراليون (شباط/فبراير ٢٠١٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، بتعيين من الأمين العام للأمم المتحدة برتبة أمين عام مساعد:
- القيادة:
- تحديد التوجه الاستراتيجي العام لقلم المحكمة من أجل مواصلة المهام الإدارية مع المعالم القضائية.

- مسؤوليات محددة تشمل الإشراف والتنسيق، وتقديم خدمات الدعم القضائي، وإدارة الموارد المالية والبشرية، واتصالات المحكمة.
- تقديم خدمات الدعم القضائي:
- الإشراف على خدمات الدعم القضائي والإداري للمحكمة والتنسيق بينها بنجاح، مما يتيح الانتهاء في الوقت المناسب من المحاكمات، والطعون، وعمليات التحقير في مناطق جغرافية متعددة.
- التأكد من أن خدمات قلم المحكمة تتوقع وتلبي احتياجات المحاكمات والطعون الجارية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الوثائق، وإدارة ودعم قاعات المحكمة، وتنسيق وحماية ودعم الشهود.
- الإشراف على مكتب الدفاع والتأكد من قيامه بتقديم المساعدة القانونية.
- استراتيجية الإنجاز:
- التنسيق بنجاح مع اللجنة الإدارية للمحكمة، ورئيسها، والمدعي العام، والدفاع، وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق الإغلاق المقرر للمحكمة وإنجاز ولايتها - والمحكمة الخاصة لسيراليون أول محكمة دولية مخصصة تقوم بذلك في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- بالتشاور مع هيئات المحكمة ومكتب الدفاع، وضع استراتيجية الإنجاز للمحكمة وتنفيذها.
- إبرام اتفاقات ثنائية مع دول متعددة بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك إنفاذ الأحكام، وحماية الشهود، وموقع المقر الرئيسي للمحكمة.
- الترتيب لنقل الأشخاص المدانين من فريتاون إلى رواندا، ومن لاهاي إلى المملكة المتحدة.
- التنظيم والإدارة:
- الإشراف على تنفيذ النظامين الأساسيين للإداري للموظفين، والقواعد المالية، وقواعد المشتريات، والسياسات والإجراءات ذات الصلة. إدارة ميزانية المحكمة (بين ١٢ و ١٦ مليون دولار أمريكي في السنة)؛ والإشراف على إنشاء إجراءات ولجان لمعالجة شواغل الموظفين والمسائل المتعلقة بالمشتريات؛ والإشراف على تخطيط التدابير الأمنية في مناطق جغرافية متنوعة.
- الاتصالات/التوعية
- إدارة الاتصالات الحساسة، بما في ذلك: العلاقات مع اللجنة الإدارية للمحكمة، ورئيس المحكمة وغيره من المسؤولين في المحكمة، وحكومة الدولة المضيفة، والمسؤولين بالأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمع المدني.
- الإشراف على أعمال قسم التوعية وقسم الشؤون العامة في المحكمة.
- جمع الأموال:
- بالتنسيق مع لجنة الإدارة، تنسيق الجهود المتعلقة بجمع الأموال والمشاركة فيها، بما في ذلك إعداد استراتيجيات وميزانيات جمع الأموال، وإجراء مناقشات مع الجهات المانحة، وتقديم التقارير.
- مسجلة بالنيابة (أمين عام مساعد) (حزيران/يونيه ٢٠٠٩ - شباط/فبراير ٢٠١٠):
- بتعيين من الأمين العام للأمم المتحدة برتبة أمين عام مساعد.
- القيام بجميع أعمال المسجل المذكورة أعلاه بالنيابة.
- نائبة مسجل، المحكمة الخاصة لسيراليون (تموز/يوليه ٢٠٠٧ - شباط/فبراير ٢٠١٠):
- تقديم الدعم لجميع هيئات المحكمة، بما في ذلك التوجيهات لرؤساء الأقسام، لضمان التنسيق السليم للأنشطة.
- الإشراف على عمل العديد من أقسام السجل، بما في ذلك خدمات الدعم الإداري، والتوعية، والصحافة، والشؤون العامة.

- ممارسة السلطة المفوضة كمسجلة بالنيابة أثناء غياب المسجل والإشراف على تقديم الدعم للإجراءات القضائية، بما في ذلك قضية تشارلز تايلور.
- مساعدة المسجل في وضع وتنفيذ استراتيجية الإنجاز، وإنجاز الميزانية البالغ مجموعها ٧٠ مليون دولار أمريكي، والإشراف على التخطيط الأولي لتقليص حجم المحكمة.
- التخطيط لمواءمة المهام الإدارية مع المعالم المحددة في استراتيجية الإنجاز القضائية لتسهيل تقليص حجم المحكمة بصورة منتظمة ومرحلية.
- رئاسة الفريق العامل المعني بتراث المحكمة الخاصة لسيراليون الذي يتألف من منظمات وطنية ودولية.
- رئيسة قسم التوعية بالمحكمة الخاصة لسيراليون (آذار/مارس ٢٠٠٣ - تموز/يوليه ٢٠٠٧):
- تصميم وتنفيذ برنامج التوعية الذي حاز القبول على الصعيد الوطني والدولي واتخذ نموذجا للمحاكم الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.
- تحديد وتنفيذ هيكل واستراتيجيات محددة مصممة خصيصا لسباق سيراليون، للسماح بالاتصال القائم على مشاركة مع السكان في سيراليون وليبيريا.
- الإشراف على ٢٣ موظفا أساسيا و ١١ متدربا داخليا، مع أكثر من ٢٥٠ من الشركاء المنفذين الذين ينتمون إلى حوالي ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في سيراليون وليبيريا. والعمل رئيسة للاتصال مع حكومة سيراليون.
- وضع برامج متنوعة تشمل تدريب الشركاء، والتعبئة الشعبية، والنهج المصممة خصيصا للنساء والأطفال.
- مسؤولة عن إدارة الميزانية، وجمع التبرعات، والإشراف على الموظفين، والتوظيف، وتقديم التقارير عن النجاحات والتحديات في التوعية.
- إسداء النصح للمسؤولين عن العلاقات العامة والتوعية بالمحكمة، والتواصل مع المسؤولين الحكوميين دون الاقليميين لتيسير الجهود التي تبذلها المحكمة الخاصة لسيراليون في التوعية.
- اللجنة النسائية المعنية باللاجئات والأطفال (شباط/فبراير ٢٠٠٢ - آذار/مارس ٢٠٠٣): الممثلة القطرية للجنة والشريكة في اللجنة لحمايتهم.
- المراقبة والتوثيق والإبلاغ عن ممارسات الحماية والممارسات الإنسانية للوكالات الحكومية وكذلك الوكالات الإنسانية الدولية فيما يتعلق باللاجئين والمغتربين والمشردين داخليا من النساء والأطفال.
- المسؤولة عن إدارة مكتب اللجنة، بما في ذلك عن وضع ميزانيتها، ومواردها البشرية، وجميع الوظائف الإدارية الأخرى للجنة.
- الدعوة والترويج، من خلال الشراكة مع المنظمات ذات الصلة، وكذلك من خلال وسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة، لحقوق ورفاه اللاجئين والمشردين داخليا، والنساء والأطفال المقاتلين السابقين.
- تيسير وصول المشردين داخليا إلى العدالة ورصد المحاكمات القضائية.
- التعاون مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، ومنظمات الشباب والمحاربين القدامى والضحايا، ومنظمات المجتمعات المحلية.
- منظمة WITNESS (وهي منظمة غير حكومية يقع مقرها في نيويورك وتروج لاستخدام المواد السمعية البصرية كأداة للدعوة)، آذار/مارس ٢٠٠١ - شباط/فبراير ٢٠٠٣: الخبيرة الاستشارية والمنتجة المعاونة للمنظمة:
- تنسيق حملة وطنية في جميع أنحاء سيراليون للدفاع عن العدالة للنناجيات من العنف الجنسي.
- تحديد الناجيات من الاعتداء الجنسي وإجراء مقابلات معهن، وتسجيل المقابلات لأغراض الفيديو الوثائقي.

- صياغة مقترحات مشتركة لتقديم المشورة التقنية، وساعدت في التعليق الصوتي على فيلم وثائقي عن الاغتصاب كسلاح في الحرب: عملية الفتاة الجميلة.
- قدمت المشورة التقنية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بشأن استخدام الفيديو كأداة للدعوة.
- بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (خبيرة استشارية، حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - آذار/مارس ٢٠٠٢):
- قدمت الدعم لمختلف مبادرات حقوق الإنسان التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأسهمت في الدعوة إلى إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون.
- قادت تدريباً جنسانياً كجزء من البرنامج التدريبي لحفظ السلام.
- تحليل البيانات المستمدة من الشهادات التي أدلت بها أكثر من ٧٠٠ من الناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي المتصلين بالحرب والتي قدمت إلى لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون.
- أجرت بحثاً عن دور المرأة في النزاعات المسلحة في سيراليون والعمليات السياسية في سيراليون منذ بداية النزاع المسلح في عام ١٩٩١.
- قدمت المشورة إلى منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وساعدت في تصميم استبيانات لإجراء دراسة استقصائية وطنية عن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس.
- تدريب الباحثين الوطنيين على تقنيات جمع البيانات والإشراف عليها وتقييمها أثناء تنفيذ دراسة استقصائية وطنية عن صحة المرأة.
- عملت كعضو في الفريق العامل التابع للمحكمة الخاصة، وهو ائتلاف من جماعات المجتمع المدني يدعو إلى العدالة الجنائية الانتقالية.
- الحملة من أجل الحكم الرشيد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، موظفة معنية بالشؤون الجنسانية:
- التحقيق أو الإشراف على التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني أثناء الحرب الأهلية في سيراليون.
- تحديد وتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- تعيين باحثين لإجراء مقابلات بشأن العنف المنزلي والجنسي وتدريبهم وتنظيم حلقات عمل عن حقوق الإنسان.
- الدعوة لتقديم المساعدة المالية والطبية لضحايا العنف المنزلي والجنسي.
- تصميم وتنفيذ برنامج القروض الصغيرة لرابطة نساء السوق في سيراليون.
- إعداد الميزانيات، والإشراف على الموظفين، والإشراف على المسائل الإدارية العامة.
- المركز الثقافي الفرنسي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: أيار/مايو ١٩٩٢ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، مساعدة إدارية:
- ساهمت في نشر المعلومات عن فرص اللغة الفرنسية في نيويورك، وقدمت الدعم الإداري للمشرفين.
- قدمت الدعم الإداري العام لمدير المؤسسة، بما في ذلك تنظيم المعلومات، وتسجيل الطلبة، وتوفير معلومات عامة عن المنظمة رداً على الاستفسارات العامة.

التعليم

- الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، ماجستير في الإدارة العامة والسياسات (طالبة بالدراسات العليا، والتاريخ المتوقع للتخرج أيار/مايو ٢٠١٨).
- جامعة فورد هام، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ماجستير في الأدب الفرنسي.
- كلية فوراه باي، فريتاون، سيراليون. بكالوريوس في الأدب الفرنسي.
- منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي، دورة تدريبية بشأن المرأة والنزاعات المسلحة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (شهادة).

١١ - بيرالتا لوزيلا، استبان (اسبانيا)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

بعد أربعة عشر عاما من الخدمة في المحكمة الجنائية الدولية، أعتقد أن لدي سجلا مثبتا كشخص صادق ومختص وموهوب، مع قدرة كبيرة على إعطاء الأولوية لمهمتي على أية اعتبارات أخرى، وعلاوة على ذلك، أستمتع بثقة زملائي، الذين يمكنهم الاعتماد على إخلاصي.

وبصفتي مديرا سليما للأموال العامة، ركزت دائما على إيجاد توازن بين تخصيص أموال كافية لأفرقة الدفاع والتمثيل القانوني للضحايا من ناحية، وضبط النفس في إدارة الأموال العامة من ناحية أخرى. وحرصت أيضا على أن تكون الشفافية المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه عملي.

ويستند دوري كقائد للفريق على الاهتمام بحق برفاه زملائي الأعضاء في الفريق والالتزام بالبحث عن فرص للترقية لمكافأهم على إخلاصهم في عملهم؛ وتعتمد علاقاتنا في العمل على الثقة المتبادلة باعتبارها قيمة أساسية، وأعتزم ضمان أن تكون نفس هذه الأولويات أساسا لعلاقات العمل داخل قلم المحكمة، وكذلك مع الشركاء الآخرين، الذين يشكلون جزءا من هذا الجهاز أو ينتمون إلى جهاز آخر.

وتتسم علاقتي في العمل أيضا بالولاء، سواء تجاه زملائي في قلم المحكمة أو زملائي من مكتب المدعي العام، والدوائر، وجمعية الدول الأطراف، وزملائي المحامين. وأعتقد أن بإمكانهم جميعا أن يؤكدوا أنني تحليت دائما بروح الخدمة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع المشاركين من أجل التوصل إلى حلول عملية وعادلة.

وبالإضافة إلى ذلك، سعيت إلى الحصول على تدريب تخصصي في المسائل الإدارية، وعلى وجه الخصوص إلى الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة.

وعلاوة على ذلك، لدي معرفة ممتازة بالقانون الدولي، وهو موضوع أقوم بتدريسه بصفتي أستاذا مشاركا (أستاذ كرسي) في إسبانيا، مما أتاح لي الحصول على فهم متعمق للقواعد العامة والخاصة التي تنطبق على المحكمة.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٤.

الجنسية: الإسبانية.

الحالة الاجتماعية: متزوج وله ولدان.

التعليم

— درجة الماجستير في القانون، جامعة سرقسطة (١٩٨٨).

- ماجستير في المجتمعات الأوروبية، المعهد الملكي للدراسات الأوروبية (١٩٩١).
- دكتوراه في القانون، جامعة سرقسطة (١٩٩٥).

التدريب الإضافي (قائمة مختارة)

- مشارك في الدورات الصيفية لأكاديمية القانون الدولي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦.
- مشارك في دورة عام ١٩٩٣ لمركز الدراسات والبحوث في القانون الدولي والعلاقات الدولية في أكاديمية القانون الدولي، "المخاطر الناجمة عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".
- متدرب في مديرية حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا (١٩٩٠).
- متدرب في إدارة الشؤون القانونية التابعة لمجلس أوروبا (١٩٩٧).
- زميل زائر في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (١٩٩٧).
- "برنامج القيادة الإدارية في المحكمة الجنائية الدولية" (٢٠١١).
- برنامج تخصصي، "القيادة الفعالة في القرن الحادي والعشرين" (جامعة لوس أندس، كولومبيا، دورة إلكترونية، ٢٠١٦-٢٠١٧).
- "الإدارة الفعالة للمنظمات" (جامعة الأسقفية الكاثوليكية في شيلي، دورة إلكترونية، ٢٠١٧).
- "السلطة والإدارة والقيادة" (الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، دورة إلكترونية، ٢٠١٧).
- "إدارة رأس المال البشري" (الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، دورة إلكترونية، ٢٠١٧).

الخبرة المهنية

- ٢٠٠٩-٢٠١٧: رئيس قسم دعم المحامين، قلم المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٠٠٧-٢٠٠٩: رئيس قسم دعم الدفاع، قلم المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٠٠٣-٢٠٠٧: منسق، وحدة محامي الدفاع، قلم المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٠٠٢-٢٠٠٣: موظف قانوني معاون، الدائرة الابتدائية الأولى، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- ١٩٩٨-٢٠١٧: أستاذ كرسي في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة سرقسطة (إسبانيا).
- ١٩٩٨-١٩٩١: أستاذ مساعد في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة سرقسطة (إسبانيا).
- ١٩٩٠-١٩٩١: مدرس مساعد في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة سرقسطة (إسبانيا).

اللغات

- الإسبانية: اللغة الأم.
- الفرنسية والإنكليزية: بطلاقة.
- الهولندية واليونانية والألمانية والكتلانية: معرفة أساسية.

المنشورات (قائمة مختارة)

- El régimen de fomento de la retirada de tierras de la producción. Su encaje en el ordenamiento jurídico español (Problemas escogidos). Zaragoza: Real Instituto de Estudios Europeos, 1992.
- La política jurídica exterior de España en materia aeronáutica. Especial consideración de los tratados bilaterales sobre transporte aéreo. Madrid: Ministerio de Asuntos Exteriores, 1996.
- «Algunas reflexiones sobre las relaciones entre derecho agrario comunitario y derecho agrario autonómico», en Derecho agrario autonómico. Oviedo: Universidad de Oviedo, 1991, pp. 487 et seq.
- «Derecho internacional de la agricultura», Derecho agrario y alimentario, nº 19 (1992), pp. 44 et seq.
- «La reglamentación internacional del transporte de materiales radiactivos», Anuario de derecho internacional, vol. X (1994), pp. 155 et seq.
- «Los trabajos del Consejo de Europa en materia de genética», Revista de derecho y genoma humano, nº 2 (1995), pp. 219 et seq.
- «La cooperación transfronteriza territorial en una Europa de Estados», Academia Europea de Jaca 1995. Zaragoza: Real Instituto de Estudios Europeos, 1996, pp. 283 et seq.
- «Perspectivas de futuro para la Europa de la defensa», Tiempo de paz, nº 56 (primavera 2000), pp. 47 et seq.

١٢ - بربرا، دانيال ديديه (السنغال)

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أعمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ شريكا رئيسيا في مكتب Redilex Avocats Ferdi Martin حاليا بالأعمال الاستشارية للمكتب، وأقدم المشورة و/أو أقوم بتمثيل الشركات أو الأفراد العملاء في المكتب أمام المحاكم المختلفة في فرنسا وفي الخارج في مجالات مثل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والقانون الإداري، وقانون العمل، والقانون الجنائي.

وقبل ذلك، كنت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نائبا لمسجل المحكمة الجنائية الدولية. وكانت مهمتي الرئيسية هي دعم ومساعدة المسجل في الاضطلاع بولايته وفي توقع أعمال قلم المحكمة والتخطيط لها وتوجيهها وتقييمها وإسداء المشورة له في جميع المجالات التي تقع في نطاق ولايته. وكنت أيضا مسؤولا عن قسم خدمات المشورة القانونية بقلم المحكمة.

وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كنت رئيسا لشعبة الضحايا والدفاع في المحكمة الجنائية الدولية. وبهذه الصفة، وجهت وأشرفت على الفريق الذي كان يعمل معي في تقديم المساعدة لمسجلي المحكمة على التوالي في الاضطلاع بولايتهم في خدمة وإدارة الجوانب غير القضائية في المحكمة في ظل ظروف مليئة بالتحديات وزيادة التوقعات وقلة الموارد.

وخلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤، عملت في البداية نائبا لرئيس قسم إدارة شؤون محامي الدفاع ثم موظفا مسؤولا عن هذا القسم في محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا.

ولقد تطلبت جميع هذه المهام أن أقدم طائفة من خدمات المشورة في مجالات السياسة العامة والقانون والاستراتيجيات لكل المسجلين ونوابهم في جميع المجالات التي تدخل في ولايتهم. وتضمنت هذه المجالات، في جملة أمور، الإدارة الاستراتيجية، وإعداد الميزانيات، وخدمات الدعم القضائي مثل نظام المراقبة الإدارية، وسياسة المساعدة القانونية، وإدارة المحاكم، ومساعدة/حماية الضحايا والشهود، ومشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، وشؤون الاحتجاز، وتنفيذ الأحكام، فضلا عن شؤون المحامين والدفاع. وساعدت أيضا في تقييم وتحسين العمل بقلم المحكمة ومثلت مختلف المسجلين في الإجراءات القضائية وغيرها من الاجتماعات الرسمية.

وقبل التحاقني بنظام الخدمة المدنية الدولية، عملت محاميا في القطاع الخاص من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩، وشهدت عندئذ لأول مرة عمل قلم المحكمة من وجهة نظر العملاء. وفي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧، كنت عضوا في المجلس التنفيذي لنقابة المحامين السنغالية، ومسؤولا عن العلاقات الدولية للنقابة.

وعلى مدى الـ ٣٢ عاما الماضية، تعاملت مع المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية بصفات مختلفة (محام خاص في السنغال وفرنسا، ومديرا إداريا بقلم المحكمة في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية، وموظفا منتخبا في المحكمة الجنائية الدولية). ونتيجة لهذه التجارب العملية، بالإضافة إلى زيادة مستويات المسؤولية، اكتسبت عن قرب معرفة وثيقة بالمحكمة وإدارة قلم المحكمة، لاسيما فيما يتعلق بعملهما الداخلي.

ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أسهمت مباشرة في إدارة المؤسسات التي أدت مجتمعة إلى إقامة نظام العدالة الدولية الحالي داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وفيما يتعلق بخلفيتي الأكاديمية، أنا حاصل على درجة الماجستير في القانون (١٩٨٤ مع التقدير)، ودرجة البكالوريوس في القانون (١٩٨٣)، وشهادة الكفاءة في اللغة الإنكليزية من الأمم المتحدة.

وطوال حياتي المهنية، تعاملت بشكل وثيق مع خمسة مسجلين ونائبين للمسجلين، وتعاونت مع ثلاثة مدعين عامين وثلاثة نواب للمدعين العامين، وعملت مع أربعة رؤساء محاكم في ثلاث هيئات رئاسية مختلفة لنظام العدالة الجنائية الدولية. وقد سمح لي العمل مع هؤلاء المسؤولين المنتخبين، الذين لديهم شخصيات مختلفة وأنماط إدارية مختلفة، أن أتبين بوضوح مدى حساسية وأهمية التفاعل داخل الأجهزة وفيما بين الأجهزة والعلاقات معها. ولدي قدرة مؤكدة على بناء علاقات طيبة مع هيئة الرئاسة، والقضاة، ومكتب المدعية العامة، وداخل قلم المحكمة، فضلا عن خبرة مؤكدة في الاتصال بنجاح مع جمعية الدول الأطراف، ولجنة الميزانية والمالية، والفريق العامل في لاهاي، والدولة المضيفة، والمنظمات غير الحكومية، و قدرة مؤكدة على الاتصال والصياغة والعمل بكفاءة بلغتي العمل في المحكمة.

وبفضل خبرتي وتجربتي الطويلتين في ميدان إدارة المحاكم الدولية والإدارة العامة وخدمات المشورة في مجال السياسة العامة، بجانب ما أتخلى به من مهارات أخلاقية ثابتة في التعامل مع الأشخاص ومعرفتي بكيفية بناء روح الفريق في بيئة متعددة الثقافات، علاوة على خلفيتي الأكاديمية القوية في مجال القانون الجنائي، أصبحت الآن مستعدة لالتماس الحصول على منصب المسجل في المحكمة الجنائية الدولية، للإسهام كثيرا في مواصلة تطوير المحكمة.

بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ١٩ نيسان / أبريل ١٩٥٩.

الجنسية: السنغالية والفرنسية.

التعليم الجامعي

— تموز/يوليو ١٩٨٤: شهادة الماجستير في القانون الخاص (مع مرتبة الشرف)، جامعة دكار، السنغال.

— تموز/يوليو ١٩٨٣: شهادة البكالوريوس في القانون الخاص، جامعة دكار، السنغال.

— تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢: شهادة في القانون العام (متقدم) (دبلوم في القانون العام - دبلوم الدراسات الجامعية العامة - ٢).

— تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠: شهادة في القانون العام (دبلوم في القانون العام - دبلوم الدراسات الجامعية العامة - ١).

التدريب (قائمة مختارة)

— حزيران/يونيو ٢٠٠٨: تدريب متقدم في الصياغة القانونية والإدارية (معهد العلوم السياسية في باريس - برنامج تدريبي متواصل للتأهيل المستدام).

- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧: التدريب على مهارات ومناورات التفاوض في الحالات الصعبة (برنامج مدرسة هارفارد للحقوق بشأن التفاوض).

الجمعيات المهنية

- منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، محام، عضو في نقابة المحامين السنغالية.
- منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤، محام، عضو في نقابة المحامين في فال-دي-مارن (فرنسا).

اللغات

- أتحدث الفرنسية والإنكليزية بطلاقة.
- معرفة بأساسيات الإسبانية والبرتغالية.

الحياة المهنية

- منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤: شريك رئيسي في مكتب Redilex Avocats Ferdi-Martin Preira للمحاماة.
- كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤: مستشار قانوني في مكتب Rebiha Ferdi-Martin للمحاماة.
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣: نائب مسجل، المحكمة الجنائية الدولية.
- آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨: رئيس شعبة الضحايا والدفاع، المحكمة الجنائية الدولية.
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٤: الموظف المسؤول عن قسم دعم الدفاع ومركز الاحتجاز، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: موظف قانوني ونائب رئيس قسم دعم الدفاع ومركز الاحتجاز، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- نيسان/أبريل ١٩٨٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩: شريك رئيسي في مكتب Konaté & Preira للمحاماة في السنغال.
- كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٨٨: محامي متدرب، مكتب Clément Paul Bruce Benoist للمحاماة في السنغال.

الجوائز

- تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢: الجائزة الثالثة: "جائزة المحامين البلجيكيين المبتدئين"، منافسات البلاغة.
- أيلول/سبتمبر ١٩٩١: الجائزة الأولى: "الجائزة الكبرى لمؤتمر تدريب المحامين في باريس"، منافسات البلاغة.
- أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: الجائزة السادسة: "جائزة الفرنكفونية الكبرى"، منافسات البلاغة.
- آذار/مارس ١٩٩٠: الجائزة الثانية: مسابقة المذكرات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي نظمتها نقابة المحامين في كين، والمتحف التذكاري للسلام في كين.

المنشورات (قائمة مختارة)

- December 2012 Rome Statute of the International Criminal Court: article-by-article commentary .

- Commentary on Articles 55, 63 and 67.1(d) of the Rome Statute Ed. A. Pedone.
- November 2009 R. Dixon, Judge Adrian Fulford, & K. Khan (ed) Archbold: International Criminal Courts, Practice, Procedure & Evidence, 3rd ed. 2008 Sweet & Maxwell – Author of Chapter 20.
- August 2008 A Call to the Legal Profession: a Partnership with the International Criminal Court in the Quest of Justice, Peace and Security in the African Continent, Journal of the South African Bar Association.

المؤتمرات (قائمة مختارة)

- شاركت خلال مساري الوظيفي في عدد لا حصر له من الندوات والمؤتمرات بصفتي متحدثاً عن مواضيع تتراوح بين القانون الجنائي، وقانون المنازعات التجارية، والقانون الجنائي الدولي، والممارسة في المحاكم الخاصة وفي المحكمة الجنائية الدولية.
- قدمت دروساً في دورات نقابة المحامين بالسنغال بشأن المسؤولية والأخلاقيات المهنية، وكذلك بشأن المرافعات الشفوية، ومهارات الخطابة.
- دعيت إلى إلقاء محاضرات بشأن بناء القدرات القانونية الوطنية في رواندا في الاجتماع السنوي لنقابة المحامين الرواندية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- MS Word, MS Publisher, WP, Access, Excel, PowerPoint, Internet, TRIM, LiveNote, Casemap, Case-Matrix, Ringtail, SAP.

قواعد البيانات القانونية

- Lexis-Nexis and Quicklaw; Westlaw/eCarswell; Jurisprudence Express ; ICTY-JDB; Legal Tools of the ICC.

ملخص تنفيذي للخبرات ذات الصلة

أعمل حاليا قاضية جنائية في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في بريستينا بكوسوفو. وأنا القاضية الرئيسية للمحكمة التي تعمل مع النظراء المحليين في فريق مختلط من القضاة التنفيذيين لضمان الحكم في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، والجرائم المنظمة، وجرائم الفساد العالية الحساسية المختلفة بصورة صحيحة وإنفاذ الأحكام بطريقة مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارك في مساعدة السلطات القضائية في كوسوفو في سعيها إلى إقامة نظام قضائي متعدد الأعراق ومستقل وتوطيد أركانه. وأشرف على فريق من الموظفين القانونيين والموظفين الإداريين. وأقوم بتوجيه ورصد وإسداء النصح للزملاء المحليين فضلا عن تبادل مهاراتي وخبراتي معهم في المناقشات بين الأقران. وأشرف على فريق المحاكمة لضمان محاكمات سلسلة وفعالة. ومن خلال قيادتي، أنفذ أفضل الممارسات في المعايير الدولية. وأشرف أيضا على الفريق للوفاء بالآجال المحددة وجميع المهام الأخرى اللازمة لإقامة العدل بطريقة فعالة. وأعمل أيضا عند الطلب كحجة تنسيق للوحدة. وقبل فترة ولايتي بالبعثة، كنت مديرة لمعهد راؤول فالنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في لوند بالسويد. وكنت مسؤولة بحكم مناصبي عن الإدارة الشاملة لمنظمة واسعة النطاق ومتعددة الثقافات. وكانت الميزانية السنوية للمعهد ١٠٥ مليون كرونا سويدية تقريبا، وكانت تتألف أساسا من تبرعات لتمويل برامج الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وكانت المهمة الرئيسية للمعهد هي توفير الاحتياجات اللازمة لمشاريع البحوث وبناء القدرات في المجالات الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون التي يديرها المقر الرئيسي في لوند ومكاتبه الميدانية الستة حول العالم. وكنت مسؤولة عن تعيين الموظفين، وإدارة الأموال العامة، وتنسيق العمل في المكاتب الميدانية، وتنفيذ أفضل الممارسات، والتخطيط الاستراتيجي، وتحديد المشاكل وإيجاد الحلول، وبناء الأفرقة، وإعادة هيكلة المعهد، وجذب الأموال، والتفاوض مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة، وجميع المجالات الإدارية الأخرى. وعملت قاضية دولية في دائرة الاستئناف المعنية بجرائم الحرب التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك في قضايا رئيسية لجرائم الحرب. ونفذت استراتيجيات جديدة في المحاكمات الرئيسية وسياسات جديدة. وكنت القاضية المسؤولة عن القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي فضلا عن أي عمليات خارجية مثل تجميد الأصول. وكنت مشرفة على الموظفين القانونيين والإداريين. وقبل الفترتين لولايتي في محكمة سرايفو، عملت ممثلة للدعاء في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي وكنت مسؤولة عن الإشراف على التحقيقات وأفرقة المحاكمات في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المختلفة التي كانت تتكون من موظفين قانونيين ومحققين وموظفين إداريين. وقبل العمل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، كنت طوال خمسة عشر عاما مدعية عامة بالسويد وكنت المسؤولة الوحيدة عن إدارة القضايا المتعلقة بالإشراف على المحققين والمدعين المبتدئين تمهيدا لتشكيل أفرقة المحاكمات.

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

— تاريخ الميلاد: ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.

— الجنسية: سويدية

— الأفراد المعالين: لا يوجد.

الخبرة المهنية

— قاضية جنائية دولية في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في بريستينا بكوسوفو، منذ عام ٢٠١٤:

— يقتضي تعييني قاضية جنائية في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في بريستينا بكوسوفو القيام ببعض المسؤوليات التنفيذية من خلال العمل مع النظراء المحليين في فريق مختلط من القضاة لضمان التحقيق والمحاكمة والحكم وإنفاذ الأحكام في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، والإرهاب، والجرائم المنظمة، وجرائم الفساد العالية الحساسية، والجرائم العرقية، وجرائم جنائية خطيرة أخرى، بصورة صحيحة. وأقوم بواجباتي بصفتي رئيسة لجلسات المحكمة أو عضوة فيها أو قاضية تمهيدية حسب القضية قيد البحث. وعلاوة على ذلك، أشارك بانتظام في مساعدة السلطات القضائية في كوسوفو في سعيها إلى إقامة نظام قضائي متعدد الأعراق ومستقل يكون قابلاً للبقاء ومن الممكن الاعتماد عليه وتوطيد أركانه. وتقتضي هذه الواجبات أيضاً توجيه ورصد وإسداء النصائح للزملاء المحليين فضلاً عن تبادل مهاراتي وخبراتي معهم في المناقشات بين الأقران.

— وبصفتي قاضية رئيسية بالمحكمة، توليت وأدرت بنجاح مجموعة واسعة من القضايا المعقدة، المتعددة التخصصات، المتعلقة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الوطني. وأشرف على التقارير والمذكرات والمشاريع والأبحاث الأكاديمية المقدمة من الموظفين القانونيين في مجموعة متنوعة من المسائل القانونية. وأقوم بتدريس القانون المتعلق بجرائم الحرب للقضاة الوطنيين. وكنت رئيسة لمجلس التأديب في مسائل حسنة في

في المسائل المتعلقة بـ وجميع الما

ن في الفريق. و

نظام القانون العام ونظام القانون المدني نتيجة لعملي في كلا مما يعطيني ميزة عند التعامل مع نظم قانونية مختلفة مثل النظام القضائي في كوسوفو.

— أيا التي توليتها بصفتي السابقة في شهيرة

— مديرة معهد راؤول فالنبرغ - :

— قبل فترة ولايتي في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في بريستينا بكوسوفو، كنت مديرة لمعهد راؤول فالنبرغ الذي يقع مقره في

وكانت تتألف أساساً من تبرعات لتمويل برامج الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

وتضع برامج لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا أيضاً في إقامة سيادة القانون في في جميع أنحاء العالم.

من مقره الرئيسي في لوند ستة مكاتب في جميع أنحاء العالم.

البرامج هذه البرامج في المقام الأول الجهات الحكومية

والشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون، والمؤسسات

— بصفتي مدير شاركت في إدارة وتنظيم جميع شؤون المعهد، فضلاً عن تخطيط وتنسيق واجباتي ضمان في الوقت

- . بالإضافة إلى هذه الوظائف
- معنية بأعمال محددة
- خلال فترة رئاستي
- وإنشاء موقع الكتروني حديث
للمعهد، وتعيين عدد كبير من الموظفين الجدد . تحقيق هذه الاحتياجات و
أخرى تفكيراً مبتكراً، وكان التعاون بشكل مناسب مع الزملاء الموظفين أساسياً في تحقيق
- مسؤولياتي أيضاً تمثل المعهد في مناسبات مختلفة ومؤتمرات محلية.
ومح سيادة القانون في جامعات مختلفة مثل ؛
وأماكن أخرى كثيرة، فضلاً عن في مواقع مختلفة مثل
- سيلبي في براغ
- في جميع أنحاء العالم. و
- بجرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، سرايفو،
- المعنية بـ
البوسنة والهرسك التي يقع مقرها في س .
وبالإضافة إلى المسؤ أيضاً
نها من الوفاء بالمعايير الدولية لسيادة القانون.
السياسية والشخصية الحساسة والدخول في حوار بناء مع أشخاص من مختلف الخلفيات العرقية
يجاد حلول للمشاكل التي تواجه البلدان
- وفي
- خلال فترة ولايتي
- في لاهاي إلى محكمة البوسنة والهرسك. وبصفتي قاضية في تلك
القضايا، كنت، في جملة عن اتخاذ تدابير استثنائية بناء على طلب م
في ا ليوغوسلافيا السابقة في س
وغير ذلك من التي تتسم بأهم . بينما كنت أعمل في
- تعاوني للفريق. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت بانتظام في تنمية القدرات
في البوسنة والهرسك. وساعدت في
في هيئتها القضائية مثل إدخال تھ
جرائم جنائية مشتركة،
منظمة حلف شمال
كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- وكانت أهم قضية توليتها في هذه الفترة قضية جرائم الحرب التي ارتكبت في أومارسكا وكيراتيرم
التي استغرقت سنتين تقريباً.
- في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- بصفتي في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي،
أكمة معنية بجرائم الحرب. و
مثلة للدعاء في والإشراف على سير تھ

تحضير ومراجعة المذكرات الكتابية

والمحققين والمحللين والخبراء

من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية بشكل فعال وفي الوقت المناسب في

- المحاكمة المشتركة التي يتعين اتخاذها أمام الدوائر. ، بما في ذلك
الإجرائية المعقدة للغاية أو الجديدة في مج
في بيئة . وشاركت في مناقشات التفاوض بشأن
مع مختلف الوكالات في الميدان وفي المكتب، بما في ذلك مع
في مختلفة
التطبيق في مجال سيادة القانون. التي سيلزم اتباعها في
القضايا المتعلقة بـ
السابقة إلى محاكم غير تابعة للأمم المتحدة في بلغراد وسراييفو وزغر .
القانونية التي اقترحتها في جميع أنحاء .
- في محكمة محلية :
- السويد طوال خمسة عشر في مختلفة
عن توجيه التحقيقات في
والتحا
الابتدائي والاستثنائي. في
التدابير التي اتخذها، وتوجيه أنشطة الشرطة، وضما
، وأخيرا
مل الرسمي المنتظم محام
وجميع الوثائق القانونية
في مجال سيادة القانون.
- كمدعية عامة وطنية، عملت قاضية مبتدئة في محكمة محلية بالسويد.

خبيرة استشارية دولية

كثيرا وشاركت في أنواع مختلفة من
الدولي الجنائي الدولي
ت محاضرات في مجال
الدولي الإنساني في

التعليم والتدريب المهني

- السويد، ماجستير في القانون .
- في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، معهد راؤول فالينبرغ، لوند، السويد،
- الأمن في مجال التعليم وإدارة الأزمات، كرامفورس، السويد،

- TRUST

اللغات

- النهج التحليلي والرؤية الاستراتيجية: ما هي التحديات، وما هي القرارات المطلوبة؛
- التركيز على النتائج، على ما هو ضروري للمؤسسة؛
- القدرة والاستعداد لاتخاذ زمام المبادرة واتخاذ القرارات، حتى لو لم تكن على أساس الإنصاف والشفافية؛
-
- التركيز على المسؤولية والمساءلة؛
- التركيز المستمر على الكفاءة والفعالية؛
- شهادة الماجستير في القانون من جامعة غروننغن، ١٩٨٧.
- () () () () الهولندية
- () .

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

- :
- :
- تاريخ الميلاد: تشرين الثاني/نوفمبر
- محل الميلاد:
- :
- :
- : متزوج، ولي طفلان

التعليم

- ١٩٨٧- ماجستير في .

الخبرة المهنية

- () / :
إصلاح جذري لهيكل قلم المحكمة. وطلبت إلى
كافة في نيسان/أبريل
إلى قصور في تقديم الخدمات. و
جمعية
في كانون الأول/ديسمبر . وتم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
:
- جميع مديري ورؤساء
؛
- تخفيض كبير في خطوط الإبلاغ المباشر إلى
الاستراتيجية لقلم المحكمة وتقديم الخدمات بسلاسة إلى
التركيز على القيادة
لمحكمة؛

- إنشاء مكتب قانوني جديد لقلم المحكمة والاتساق في
- المواقف القانونية التي يتخذها قلم المحكمة وتحسين نوعية الطلبات القانونية؛
- توحيد المهام الموزعة
- ؛
- وضع وتنفيذ مفهوم جديد للمكاتب الميدانية، بما في ذلك عن طريق إدخال وظائف رئيس المكتب الميداني في هيكل قلم المحكمة الجديد، لضمان
- وتحسين الخدمات لجميع العملاء في ؛
- والفعالية؛
- وظائف جديدة في مجال الموارد البشرية لتعزيز المهام الإدارية والقيادة، وتحسين إدارة الأداء وتعزيز مشاركة الموظفين ورفاههم؛
- وأكثر تركيزا إلى لجنة الميزانية والمالية والدول الأطراف؛
- تعزيز العلاقات الإيجابية مع أجهزة المحكمة الأخرى، على أساس الاحترام والثقة المتبادلين، و لمحكمة لضمان المزيد من الكفاءة والتآزر في الأداء العام
- في مجال تكنولوجيا المعلومات و حماية
- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع قلم المحكمة، تحت قيادتي،
- :
- إلى مبادئها الدائمة في كانون الأول/ديسمبر ؛
- إطلاق موقع المحكمة الجديد على شبكة الإنترنت ، فضلا عن زيادة
- تفاعل المحكمة مع وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى جمهور دولي أوسع نطاقا؛
- التشجيع على إنشاء نقابة محامين هذه النقابة.
- (/ -) / -
- نت مسؤولا عن وضع وتنفيذ رؤية استراتيجية خدمات عالية الجودة للقضاة والأطراف والمشاركين في الإجراءات
- المأنحة والحكومة اللبنانية والمجتمع اللبناني. وفي الفترة من منتصف عام إلى نيسان/أبر
- زاد عدد الموظفين بالمحكمة موظف إلى أكثر من موظفا. واتخذت
- تدابير إلى
- الأطراف الخارجية. وشملت الأنشطة، في جملة أمور، وضع السياسات والإجراءات و ؛
- ؛
- برنامج إلكتروني (المحكمة الإلكترونية) لتدفق العمل القانوني
- الدوائر وجميع الأطراف والمشاركين في الإجراءات؛ وضع سياسة قوية للصحافة و
- خصيصا للثقافة السياسية والصحافة في لبنان؛ وإنشاء وحدة فعالة لدعم الشهود وحمايتهم؛ وإنشاء
- نظم أمنية فعالة لكل من المقر في لاهاي والمكتب في بيروت؛ وإقامة شبكة من الاتصالات مع
- السلك الدبلوماسي في لاهاي ولبنان ونيويورك، ومع الحكومة اللبنانية وال
- المتحدة؛ وإنشاء وتنفيذ استراتيجية لجمع الأموال، لضمان استمرار أنشطة المحكمة في مواجهة
- التكاليف الدنيا المعترف بها عموما.

- (/ -) المحكمة الخاصة لسيراليون /
 - تموز/يوليه : في سيراليون في تموز/يوليه
 لم ت محاكمة تشارلز تايلور في لاهاي بينما كانت المحاكمات في فريتاون تقترب تدريجياً من نهايتها. وخلال
 استراتيجية لازمة لوضع "استراتيجية إنجاز" لجميع الأنشطة القضائية إلى حين الإغلاق المتوقع
 بالاقتران مع ميزانية إنجاز لها بانتظام واستراتيجية لجمع الأموال
 الانتهاء من جميع الأنشطة القضائية. وأوليت
 في لاهاي لتوفير ال لازم أكمة تايلور، إلى جانب
 أشكال مناسبة من التنسيق بين المكاتب في فريتاون ولاهاي. وشملت المهام الأخرى ما يلي: إنشاء
 تي سيراليون وهولندا؛
 سيراليون ؛
 جميع الأشخاص المدانين، عدا تشارلز تايلور، هم في مكان واحد؛ وتنظيم مؤتمر
 رفيع المستوى في فريتاون لوضع وتنفيذ استراتيجية للحفاظ
 الخاصة لسيراليون في مجال سيادة .
- موظف قانوني أقدم (بدرجة -)
 - كانون الثاني/يناير : بصفتي موظفا قانونيا أقدم بالدائرة الابتدائية الثانية للمحكمة،
 إسداء المشورة القانونية الموضوعية إلى القضاة فيما يخص شؤون القانون الجنائي والإجراءات
 القانونية والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العام؛
 المبتدئين؛
 من أجل تسيير محاكمتين أو ثلاث محاكمات بكفاءة، وما يصل إلى عشر قضايا في أي وقت ؛
 التي تقوم بها الدائرة الابتدائية. كما شاركت بنشاط في وضع وتنفيذ استراتيجية الإنجاز .
- مستشار قانوني، مستشار قانوني وزارة الخارجية، كانون الأول/ديسمبر -
 أيلول/سبتمبر : إسداء المشورة القانونية إلى الوزير والإدارة
 العليا وإدارات السياسات العامة في الوزارة هولندا أمام الهيئات القضائية الدولية
 ومحكمة العدل الدولية كذلك في المحافل الدولية، ولاسيما مجلس أوروبا والأمم المتحدة.
 حكومة هولندا في الإجراءات القانونية أمام المفوضية الأوروبية و
 مشاركا أو عاملا كرئيس أو للرئيس في خبراء مختلفة تابعة لمجلس أوروبا
 يخص حماية
 في وفد هولندا إلى اللجنة المختصة، واللجنة التحضيرية ومؤتمر روما لإنشاء محكمة جنائية
 (-) . فضلاً عن ذلك عملت في مؤتمر روما () رئيساً للفريق
 العامل المعني بتعريف جرائم الحرب. وفي الفترة - عملت رئيساً للفريق العامل المعني
 بأركان الجرائم. وفي عام عملت وكيلاً مشاركاً محكمة العدل الدولية في قضية مشروعية
 () .
- خبير تشريعي أقدم، وزارة العدل، هولندا، أيلول/سبتمبر - / : بصفتي خبيراً
 إسداء المشورة إلى وزير العدل وشاركت في
 الوزارات مع المعايير الدولية للمعاهدات.

— باحث قانوني، جامعة أوترخت، نيسان/أبريل ١٩٨٧ - كانون الأول/ديسمبر : بصفتي باحثاً
المعهد الهولندي لحقوق الإنسان،
وشاركت في
الإنسان في النظام القانوني الوطني الهولندي.

الارتباطات القانونية الأخرى

إلى عام : لمقسم الهولندي

اهتمت في منشورات في مج حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وسير
لعمل بالهيئات القضائية و
في جامعات ومؤسسات أكاديمية. وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ولا أزال ألقى محاضرات

التدريب

دورات تدريبية قصيرة متنوعة

قيادة والإدارة من جميع الجهات.

اللغات

— :
— :
— :
— الهولندية: